الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (٥١٦)

ملخص

لدراسة تحليلية لمشروع الائتمان الزراعى والتعاونى

بحث مكمل لبرامج الدورة التدريبيه طويله الأجل

الثانيه

((مترجم))

اعداد

محمد عبد المنعم عفر

اشراف

دكتور عز الدين همام أحمد

ديسمبر ١٩٦٤

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

معهد التخطيط القومى
قسم التخطيط الزراعى والـــريفـــى

ملخـــــــص

لدراسة تحليليه لمشروع الائتمان الزراعـــى والتعاونـــى
بحـــث مكمل لبرنامج الدورة التدريبيه طويلة الأجـل الثانيـــه

" مترجـــــم "

اعـــداد
محمد عبد المنعم عفـــر

اشـــراف
دكتور عـز الدين همـام أحمـــد

(نوفمـــبر ١٩٦٣)

" شكـــر وتقديـــر "

يسرنى فى هذا المقام أن أتوجه بجزيل الشكر الى السيد الدكتور عز الدين همـــام أحمد لاشرافه على هذا البحث ولمعاونته على اخراجه فى هذه الصوره ٠

كما يسرنى أن أقدم شكرى للسيد الدكتور / ابراهيم حلمى عبد الرحمن المدير السابق لمعهد التخطيط القومى وجميع خبرائه على حسن رعايتهم أثناء الدوره التدريبيه ٠

كما أتوجه بجزيل شكرى الى قسمى التعاون والاحصاء ببنك التسليف الزراعى والتعاونى لتزويدهم البحث ببعض البيانات التى أعانت على تدعيم البحـــث

كما وأتوجه بالشكر الى المسئولين فى بنك المنصوريه فرع امبابه على مساعداتهم القيمـــة أثناء اجراء الاستفتاء بهذا البنك والى كل من زودنى من المسئولين من خارج المعهد ببعـــض البيانات التى ساعدت على اتمام البحث بهذه الصوره

محمـد عبـد المنعـم عفـــر

فهرست

			صفحة
١ـ	الهدف من البحث		أ
٢ـ	الفصل الأول	: الائتمان وأنواعه	١
٣ـ	الفصل الثانى	: تطور الائتمان فى مصر	٣
٤ـ	الفصل الثالث	: مشروع الائتمان التعاونى	٥
٥ـ	الفصل الرابع	: تقييم مشروع الائتمان الزراعى والتعاونى	٨
		دراسة ميدانيه للمشروع الجديد	
٦ـ	الفصل الخامس	: خاتمة وتوصيات	٥٨
٧ـ		المراجع	٦٠

****

الهـــدف من البحـــث

نظرا لما للزراعة من أهمية كبيرة فى اقتصادنا القومى ، ولما للائتمان من دور كبيـــر فى تنمية القطاع الزراعى ، ونظرا لما ناله موضوع الائتمان من عناية المسئولين فى الفـــترة الأخيره بتنفيذ مشروع الائتمان الزراعى والتعاونى وتطويره الى نظام بنك القريه ونظرا لمـــا يتطلبه التطوير من القيام على اسس سليمه مستنبطة من واقع تطبيق هذا المشروع لهذا قمت باجراء هذا البحث لمعرفة حقيقة الأوضاع الائتمانيه التى سار عليها خلال الست سنوات التى مضت علـــى تنفيذه للتعرف على هذه الأسس التى يمكن مراعاتها فى تطويره بغيه تحقيق الهدف المنشود .

الفصل الأول

الائتمـــان وأنواعـــه

تعريف الائتمان :

الائتمان والاقراض والتسليف والتمويل ما هى الا مترادفات لعملية واحـــدة هى امداد الزراع بالقروض اللا زمه لهم .

والقرض (١) أى السلفه سلعة اقتصاديه يقترضها طرف من آخر مع التعهد بردها أو برد ما يساويها بعد مضى مدة معينه مضافا اليها جزء معين نظير هذا الاستعمال ، هذا الجزء الزائد هو الفائدة على السلفة التى يستحقها الدائن نظير تنازله عن استعمال ماله بشخصـــه واعطائه للمدين للا نتفاع به خلال مدة معينه وتحمله المخاطره به والانتظار عليه .

ورغم أن الحاجه للا ئتمان ماسة فى كافة القطاعات الاقتصاديه لتمويل العمليات الانتاجيه ، الا أ ن الائتمان فى قطاع الزراعه أكثر احتياجا لرعايه المسئولين لما يتسم به القطاع الزراعى مـن خصائص اقتصاديه واجتماعيه تميزه عن بقيه القطاعات .

أنـــواع القروض (٢) :

القروض على أنواع متعددة لكل منها احتياجاته فى الزراعة لذا يمكـــن تقسيم القروض تبعا لأغراضها الى قسمين رئيسيين :

١ــ سلف استهلاكيه : وتعقد هذه القروض بقصد الحصول على السلع والخدمـــات اللا زمه للزارع وعائلته للا غراض الاستهلاكيه .

٢ــ سلف انتاجيـــة : وتستخدم هذه القروض اما فى مساعدة الفلاح فى شراء الأرض ومعداتها أو فى تمويل العمليات الانتاجيه وتقسم الى قسمين :

أ ــ سلف تثميـــر : وهى تستعمل فى شراء العقار الثابت كالأرض والمبانى أو العقار المنقول كالآلات والمواشـــى .

---

(١) الاقتصاد الزراعى محمد السعيد محمد الطبعه الثانيه ١٩٤٩

(٢) أ ــ محاضرات فى الاقتصاد الزراعى د .السيد جاب الله كليه الزراعه جامعة القاهره ١٩٦١

ب ــ Lecture-notes on Agricultural Prices & Stabilization problems by Dr. Ezz El Din Hammam, I.N.P.C, 1961.

جـ ــ Agricultural Finance by Murrey, WilliamG.

ب - سلف تشغيل : وهى التى تستعمل فى شراء الأسمدة والتقاوى والعلف ودفع أجور العمال .

كما تقسم القروض تبعا لآجالها وهذا هو النوع المستخدم عادة مصحوبا بتقسيمات أخرى الى تحت أقسام تبعا لأغراضها أو تبعا لنوع الضمان أو مصدر الاقراض أو تبعا للمقترض فتقسم القروض تبعا لآجالها الى :

١ - قروض قصيرة الأجل :

وهى السلف التى تعقد بغرض تغطية نفقات الانتاج أولأغراض التشغيل ولتغطية نفقات المعيشة وذلك لفترة لا تزيد عن ١٤ شهرا كما هو متبع فى قروض بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

٢ - قروض متوسطة الأجل :

وتقدم عادة بغرض الحصول على رأس المال المزرعى كالآلات والمواشى ولانشاء معامل الألبان لفترة تتراوح بين سنة وعشر سنوات .

٣ - قروض طويلة الأجل :

وهى تلك السلف التى تعقد للحصول على رأس المال الثابت كالأراضى الزراعية أو اصلاحها او اقامة الملحقات الثابتة عليها ومدتها من ١٠ - ٣٠ سنة عادة .

ونظرا لأهمية تمويل العمليات الانتاجيه لدفع عجلة التنمية قدما للامام وضروره ارتكازنا فى المقام الأول على اسراع التنميه الرأسية والعناية بها ونظرا لأن التمويل قصير الأجل هو اللازم لتمويل الانتاج وتحقيق دفع عجلة التنميه كما هو مرغوب فيه لذلك انصب الاهتمام فى هذه الدراسة على القروض قصيرة الأجل فقط .

دور الاقراض قصير الأجل فى الانتاج الزراعى

تستخدم القروض القصيرة الأجل فى تغطية احتياجات الزراع من المال اللازم للأغراض الانتاجيه المزرعيه التى تتمثل فى ما يأتى (١) :

١ - تمويل العمليات الانتاجيه .

٢ - مواجهه نفقات المعيشه طوال موسم الانتاج

٣ - امكان الانتفاع بالجديد والمحسن من التقاوى والأسمدة والكيماويات بطريقة سهلة قليلة التكاليف

٤ - قد تستخدم فى تسديد بعض الديون التى يستدينها الزراع .

ويشمل الاقراض الاقراض النقدى والاقراض العينى والاقراض النقدى هو اعطاء القروض فى صورة نقود وأما الاقراض العينى فهو امداد الزراع بالقروض فى صوره بذور وأسمدة وكيماويات .

ونظرا لأن مقدار القروض التى يحتاجها الزراع للاغراض قصيرة الاجل تختلف من مزرعة لأخرى ومن محصول لاخر لهذا كان من الواجب تحديدها تبعا للحاجة الفعلية للزراعة فى كل منطقة مع أخذ التكاليف الانتاجيه ومقدار الناتج وقيمته فى الاعتبار .

---

(١) Agricultural finance by Murry, WilliamG.

الفصل الثانى
تطور الائتمان فى مصر

ان المتتبع لتاريخ الائتمان فى ج ٠ع ٠م ٠ بالدراسة والتمحيص يتبين أن الائتمان الزراعى قد مر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بعدة مراحل يمكن أن نميز منها أربعه مراحل تبدأ الأولى بالفتره السابقة على عام ١٨٧٩ حيث كان الائتمان الزراعى قائما على كاهل المرابين من الأفراد بصفة عامة اذ لم تنشأ فى هذه المرحلة أية بنوك تجاريه أو زراعيه تسعى الى تحقيق هذا الهدف فلما حلت سنة ١٨٧٩ بدأ الائتمان يدخل فى مرحلة ثانيه حيث بدأت البنوك التجاريه والزراعية تأخذ دورها فى التسليف الى جانب المرابين غير أن التسليف خلال هذه الفتره كانت تشوبه كثير من العيوب التى أضرت بالزراع وصالحهم حتى بدأت الحكومه تنتبه الى خطورة هذه الأوضاع وأثرها الضار على الانتاج الزراعى وعلى الزراع أنفسهم فأنشأت بنك التسليف الزراعى وبهذا بدأ الائتمان يدخل مرحلته الثالثه من هذا التطور حيث انتهت هذه المرحلة ببداية ظهور مشروع الائتمان الزراعى التعاونى عام ٥٢ والذى أصبح نظامه هو النظام السائد فى جميع انحاء الجمهوريه لاقراض الزراع ٠ وفى ما يلى وصف مختصر لكل مرحلة من هذه المراحل على حدة: (١)

١- المرحلة الأولى قبل عام ١٨٧٩ :

ان ما كتب عن التمويل الزراعى خلال هذه الفتره من الزمن لا يعطى صورة واضحه لما كان يجرى تفصيلا فى هذا المجال وان كان يبدو أن التسليف خلال هذه المرحلة معتمدا كلية على جهود المرابين فلم تكن هناك مصارف أو مؤسسات ماليه كبيره تقوم على تسليف الزراع ٠ ورغم أن الزراعه فى هذا الوقت كانت فى مسيس الحاجه الى من يرعى شئونها الا أن هذه الرعايه لم تكن محل عنايه المسئولين لهذا انتهز المرابون الخصوصيون الفرصه ووجدوا المجال سانحا لاستغلال الزراع الذى تعجز دخولهم عن الوفاء بمطالب الزراعه واحتياجاتها من الأموال فأرهقوهم بشروطهم القاسية فى التمويل فمن فوائد باهظه يجبرون على دفعها وضمانات قاسية يعجزون عن الوفاء بها مما أودى بكثير من ممتلكاتهم وأضربهم ضررا بالغا ٠

---

(١) أ- تطور الائتمان الزراعى فى مصر مهندس زراعى احمد الدمرداش تونى - مجله الفلاحه عدد مارس - أبريل ١٩٦١

ب- تطور النظام المصرفى فى مصر على الجريتلى - كتاب العيد الخمسينى للجمعيه المصريه للاقتصاد السياسى والتشريع ١٩٦١

جـ- نشره بنك التسليف الزراعى والتعاونى "الائتمان الزراعى والتعاونى بين أمسه وحاضره ومستقبله" عدد خاص يوليو ١٩٦٢ ٠

د- تمويل الجمعيات التعاونيه محمد عبد القادر نشره بنك التسليف الزراعى والتعاونى العدد الثالث ١٩٥٨

هـ- تطور التعاون وفلسفته فى ضوء اشتراكيتنا العربيه أحمد كمال أبو الخير كتب قوميه عدد ٢٢٨

٢- المرحلة الثانيه :-

قام التسليف فى بدايه هذه المرحله عام ١٨٧٩ على جهود المرابين بجانب بعض بيوت المال التجاريه والزراعيه وكان هدف المرابين الخصوصيون وبيوت المال السالف الاشاره اليها قاصر على استغلال الزراع وارهاقهم بالفوائد والضمانات . هذا وان كان يبدو أن وطأة التسليف خلال هذه الفتره قد خفت قليلا عن الفتره الأولى لاتساع مجال التسليف وقيام التنافس بين البنوك التجاريه والزراعيه وبين المرابين الخصوصيين فى كسب الزراع واستمالتهم الى الاقتراض . كما ظهر فى منتصف هذه المرحله شبح باهت للتسليف التعاونى لم يتسع نطاقه لكى يحدث أى تغيير جوهرى فى نظام التسليف فى هذه الفتره . وانتهت تلك المرحلة عام ١٩٣١ بانشاء بنك التسليف الزراعى المصرى

٣- المرحله الثالثه :-

بدأت هذه المرحله عام ١٩٣١ بانشاء بنك التسليف الزراعى المصرى وانتهت عام ١٩٥٧ حيث بدأ تطبيق مشروع الائتمانى التعاونى .

وفى هذه المرحله قام البنك بامداد الزراع والجمعيات التعاونيه ببعض القروض اللازمه لهم وقد كان نشاط البنك فى أعوامه الأولى متمثلا فى أداء الخدمات العينيه لجميع الزراع وتقديم السلف النقديه لصغار الملاك والجمعيات التعاونيه ثم أجاز البنك فى عام ١٩٣٨ تقديم السلف النقديه لمتوسطى الزراع . وكانت خدمات البنك مضطردة الزيادة عاما بعد عام كما كانت هناك أيضا زيادة فى الخدمات التعاونية الخاصه بالجمعيات التعاونيه الا أن تلك الزيادة لم تكن متمشية مع حجم الاقراض العام . والى جانب هذا نجد أن توزيع البنك من السماد لم يكن يمثل سوى نسبة ضئيله من استهلاك البلاد . كما وأن البنك لم يقم بدور ايجابى فى تقديم التقاوى للزراع حيث كان يكتفى بصرف الثمن نقدا للزراع دون العناية بتقديم الصالح والمنتقى . وكان نصيب صغار الزراع صغيرا رغم ما أعطاهم القانون من حقوق فى الاقراض وذلك لتهيب الفلاح وعجزه عن الوصول الى البنك للحصول على الخدمات فى ظل نظام يخدم فى المقام الأول طبقه الاقطاعيين فضلا عن سيطرة مجموعه من الانتهازيين على بعض الجمعيات التعاونيه التى تاجرت باسم التعاون وعملت فى ظله لتحقيق مآربها . ليس هذا فحسب بل كان نتيجه انشاء بعض المراكز الاجتماعيه وكثير من جمعيات الخدمات أن تشتتت الجهود فى خدمة المواطنين بسبب التنافس بين الكثير منها وبين الجمعيات التعاونيه فى الانفراد بالخدمه وفى سبيل ذلك حورب التعاون .

وفى بداية السنة الزراعيه ١٩٥٣/١٩٥٤ أدخلت بعض التعديلات على شروط التسليف لامكان افادة اكبر عدد ممكن من صغار الزراع من القروض التى يقدمها البنك الا أن هذه السياسه ثبت عدم جدواها حتى انتهى الأمر الى الأخذ بنظام الائتمان التعاونى .

٤- المرحله الرابعه :

شهدت هذه المرحله تطبيق مشروع الائتمان التعاونى فى الفتره من عام ١٩٥٧ حتى سنة ١٩٦٢ ذلك المشروع التى انصبت عليه العنايه فى هذه الدراسة .

الفصل الثالث
مشـــروع الائتمان التعاونى (١)

بدأ هذا المشروع فى يناير ١٩٥٧ بعد دراسة المشاكل التى كانت تواجه الائتمـــــان الزراعى والصعوبات التى كانت تقف فى سبيل أداء الجمعيات التعاونيه لرسالتها ووضع الأســـس التى يتـم على أساسها علاج تلك الأوضاع متمثله فى المشروع الجديد .

وقد تحددت أهداف البرنامج كما يلى :

أ ـ أهداف قريبه وهى :

١ ـ تصحيح نظام الاقراض وتبسيط اجراءاته وتيسير ضماناته على أن تحل الجمعيات التعاونيه فى النهايه محل البنك فى التعامل مع الزراع .

٢ ـ تغيير أجهزة الاقراض على جميع المستويات .

٣ ـ الاتجاه الى تحويل بنك التسليف الزراعى والتعاونى الى بنك تعاونى صميم .

ب ـ أهداف بعيدة وهى :

١ ـ قيام حركة تعاونيه زراعيه قوية .

٢ ـ استخدام أنواع جديده من النشاط التعاونى تكمل نظام الاقراض وتعززه .

٣ ـ خلق جيل من التعاونيين لاحكام نظام التعامل فى الجمعيات ورفع مستوى خدماتها .

وبذلك يمكن استعادة الثقه فى الحركه التعاونيه حتى تكون حركه قويه لا حاجة بها الـــى معونة . وقد بدأ تنفيذ هذا النظام فى أول يناير ١٩٥٧ فى الجمعيات التعاونيه بمراكز ميـــت غمر والمنيا وشبين الكوم وعددها ١٣٣ جمعيه على سبيل التجربه على أن تستمر هذه التجربـــــه ثلاث سنوات تنتهى فى آخر ديسمبر وأخيرا رئى العدول عن نظام التجربه ووضعت خطه لتعميمه فى جميع قرى مراكز الجمهوريه فى مدة ٥ سنوات تنتهى بنهايه عام ١٩٦١ بيانها كما يلى :

---

(١) مراجع لهذا الفصل :

أ ـ تقارير مجلس اداره بنك التسليف الزراعى والتعاونى

ب ـ التمويل التعاونى أحمد أبو الغـــار ١٩٦٣

جدول (١) يبين مراحل تنفيذ المشـــــروع

السنه	عـــدد الجمعيـات		عـــدد المراكـز	
	التى ينفذ فيها المشروع كـــل ســـنه	التى نفذ فيها المشروع	التى ينفذ فيها المشروع كـــل ســـنه	التى نفذ فيها المشروع
١٩٥٧	١٣٣	١٣٣	٣	٣
١٩٥٨	٥٨٤	٧١٧	١٤	١٧
١٩٥٩	١٣٥٢	٢٠٦٩	٣٦	٥٣
١٩٦٠	١٠٥٣	٣١٢٢	٣٣	٨٦
١٩٦١	٩١٦	٤٠٣٨	٢٩	١١٥
١٩٦٢ (١)	٢٧	٤٠٦٥	٠٠	١١٥
الجطه		٤٠٦٥		١١٥

وقد كانت خطة العمل محددة كما يأتى :

العام الأول : ١ـ اعداد الجمعيات وتدريب الاعضاء وتنفيذ الاعمال التمهيدية التى تؤدى الى تطبيق النظام ٠

٢ـ تطهير الجمعيات من المستغلين ٠

العام الثانى : ويتم فى هذا العام التوسع التدريجى فى الخدمات التعاونيه مع تدعيم الجمعيات والأجهزه المشرفه ٠

العام الثالث : وضع برنامج هذا العام على أساس دراسه آثار تطبيق النظام فى الأعوام السابقه لتقييم نتائج التجريه والاستفاده من هذه النتائج مع التوسع فى الخدمات التعاونيه

العام الرابع : وضع البرنامج فى هذا العام على أساس التوسع فى النظام رأسيا وأفقيا اذ أنه بجانب التوسع فى مناطق تنفيذ النظام يتم التوسع فى الأعمال التى تقوم بها الجمعيات التعاونيه خدمه لأعضائها ٠

---

(١) هذه السنه لم تكن ضمن الخطه ٠

العام الخامس : وضع برنامج هذا العام على أساس وصول النظام الى الحاله التى تمكن الجمعيات والاتحادات من القيام بمسئوليتها كامله وهذا يعنى أن يتم فيه توطيد النظام وتثبيت أركانه حيث تنسحب الدوله من مساعدتها للحركه التعاونيه لتعتمد هذه على أجهزتها المستقله .

وفى عام ١٩٦٠ بدأ تطبيق نظام جديد هو نظام بنك القريه فى بعض المناطق الى جانب مشروع الائتمان التعاونى .

نظام بنك القريه :

ويتميز هذا النظام بأنه يؤكد الشخصيه المعنويه للجمعيه التعاونيه ويلقى عليها مهمة تصريف شئون أعضائها ، وأن يكون دور الجمعيه علاوه على تقديم الخدمات الزراعيه علاج المشاكل الاجتماعيه للأعضاء .

ومن أهم أغراض بنك القريه تحسين الانتاج الزراعى وزياده دخل الزراع وأن يساعد على تنفيذ سياسه الحكومه فى هذا الشأن . وفى ظل هذا النظام تمارس عمليات الاقراض بسرعة سواء نقديه أو عينيه بتقديمها بمجرد الطلب .

وبناء عليه استقر الرأى على تنفيذ المشروع فى سته عشر جمعيه من جمعيات المرحلتين الأولى والثانيه لنظام الائتمان التعاونى هيئت لها وسائل العمل من سهوله التمويل وتنظيم التوجيه والاشراف وتوفير كافه الامكانيات التى تتيح لها أحسن فرص النجاح فأعطيت البنوك مزيدا من السلطه فى تصريف شئون أعضائها وتقديم الخدمات لهم .

وقام البنك بالاشتراك مع مجالس ادارات الجمعيات التعاونيه المنفذه للنظام بوضع عدة مشروعات للتنميه التدريجيه فى اطار أخذ صوره خطه ذات أجل محدد بخمس سنوات حدد فيه قيمة الانفاق بـ ٦٨١٠١٨ جنيه فى الستة عشر جمعيه .

ولما وجد البنك أن تعميم نظام بنك القريه رغم نجاحه يحتاج التوسع فيه الى أعباء ماليه كثيره وأن ذلك يحول دون التوسع المرغوب اعد نظاما آخر يهدف الى خدمه كل ٤٠٠٠ فدان شامله لعدد من الجمعيات لا يزيد عن أربعه بواسطه مكتب للاقراض كوحدة اقراضيه مستقله . الا أن هذا النظام لم ينفذ حتى الآن كما هو مرسوم له واستمر بدلا منه نظام بنك القريه بمعدل ١٠٠ بنك كل سنة ابتداء من عام ١٩٦١ .

الفصل الرابع

تقييم مشروع الائتمان الزراعى والتعاونى

يتبين من الفصلين الثالث والرابع أن مشروع الائتمان الزراعى التعاونى آخر الصور التى انتهى نظام الائتمان الزراعى فى ج ٠ ع ٠ م ٠ ولا شك فى أن مخططوا المشروع يعولون أهميه كبرى عليه فيما هدفوا اليه ٠ فهل حقق هذا المشروع ما هدفوا اليه ٠ ان الاجابه على هذا السؤال تقتضى من الباحث أن يجرى تقييما لهذا المشروع فى حدود البيانات والامكانيات المتاحه ولكى يكون التقييم سليما لابد وأن يقوم على أسس سليمه ٠ من أجل هذا وقبل اجراء تقييم المشروع لا بد وأن نستعرض الأسس العلميه السليمه التى يمكن على أساسها اجراء هذا التقييم ٠

الأسس العلميه لتقييم المشروع (١) :

يمكن تقسيم الأسس التى يجرى على أساسها تقييم مشروع الائتمان الى قسمين رئيسيين :

أ ـ القسم الأول : ويشمل مجموعة المقاييس العامه المرتبطه بالتمويل ٠

ب ـ القسم الثانى : ويشمل " " الخاصه " "

أولا : القسم الأول : المقاييس العامه المرتبطه بالتمويل

لعل أهم الأسس العامه المرتبطة بنجاح التمويل الزراعى فى أى مجتمع من المجتمعات تقوم على :

١ ـ درجه تغطية الخدمات الائتمانيه لحاجات الانتاج الزراعى فى الجمهوريه كلها ٠

٢ ـ " " هذه الخدمات بالأساليب التعاونيه ٠

٣ ـ درجه تغطية الخدمات الائتمانيه لحاجات الزراع عند تسويق الحاصلات ٠

ويعنى هذا الأساس أنه اذا غطت الخدمات التعاونيه حاجات الانتاج الزراعى كلها بمعنى أن تقوم بالتمويل الجمعيات التعاونيه الزراعيه وحدها بحيث يستفيد بخدماتها كل الزراع دون استثناء فان التمويل التعاونى يكون قد حقق أهدافه ٠

٤ ـ درجة سهولة الضمان اللازم للحصول على القروض ونسبة سداد المقترضين لما عليهم من قروض ٠

٥ ـ حسن الرقابة على استخدام الزراع لهذه القروض فى الأغراض الانتاجيه الممنوحة من أجلها ٠

٦ ـ درجة روتينيه اجراءات الحصول على السلفه ونفقه الحصول على القرض ، فكلما قلت اجراءات الحصول على القرض ، وقلت نفقات الحصول عليه كلما كان ذلك ادعى لسلامة عملية التمويل ٠

---

(١) تم وضع هذه الأسس بعد دراسة وافيه لأهداف المشروع ٠

٧ — درجة كفاءة الجمعية التعاونيه على القيام بالعمل
ويقصد بهذا :
أ — توفر مبانيها
ب — توفر الموظفين اللا زمين لمقابلة احتياجات العمل
جـ — بعد مجلس ادارتها عن المجامله والمحاباه واستغلال النفوذ .

ثانيا : القسم الثانى : المقاييس الخاصه المرتبطة بالتمويل

يقصد بالمقاييس الخاصه المرتبطة بالتمويل تلك المقاييس التى تتعلق بالعمليات الانتاجيه المختلفه ذات الطبيعه الخاصه المرتبطة بكل منها . ويمكن تقسيم هذه الأسس طبقا للا عتبارات الآتيه :

١ — الأسس المرتبطة بتمويل العمليات الانتاجيه الزراعيه الحقليه والفاكهيه والخضريه والحيوانيه
٢ — الأسس المرتبطة بتسويق هذه المنتجات .

وتنطوى الأسس المرتبطة بتمويل العمليات الانتاجيه على ما يأتى :
١ — مدى كفاية القرض لحاجة المحصول .
٢ — مدى ملا ءمة مواعيد الاقراض لحاجة المحصول .
٣ — مدى ملا ءمة مواعيد السداد لمواعيد الحصول على الدخل .

أما الأسس المرتبطة بعملية التسويق فتنطوى على ما يأتى :
١ — نسبة السلفة الى قيمة المحصول .
٢ — ملا ءمة ميعاد السلفة لحاجات الزراع .
٣ — درجة تأثير سلف رهن الحاصلات على موسمية أسعار الحاصلات .

والأسس السابق الاشاره اليها ليست هى كل المعايير التى يمكن على أساسها تقييم المشروع وانما تمثل بعض المعايير الهامه فقط فى هذا الصدد .

وفيما يلى سنستعرض بالدراسة التحليليه مدى انطباق هذه المعايير على مشروع الائتمان الزراعى والتعاونى وبعد الانتهاء من هذه الدراسة التحليليه يمكن قياس درجة نجاح المشروع الى حد ما والتعرف على نقاط الضعف فيه ومن ثم التوصيه بما يمكن اتباعه فى المستقبل .

القسم الأول : المقاييس العامة المرتبطة بعملية التمويل

أولا : درجة تغطية الخدمات الائتمانيه لحاجات الانتاج الزراعى فى الجمهوريه كلها

لعله من المسلم به أنه اذا كان فى امكان كل زارع الحصول على كفايته من القروض اللازمة لتغطية جميع خدمات الانتاج الزراعى فى سهوله ويسر . فان التمويل يكون قد قام على أساس سليم . ويمكن التعرف على هذه الحقيقه فى حدود البيانات والامكانيات المتاحه

بوسيلتيـــــن :

أ ـ دراسة تطور الائتمان قبل بدء تنفيذ المشروع وأثناء التنفيذ وبعد تمام تنفيذه

ب ـ دراسة تطور المساحات المخدومة بالائتمان .

أ ـ تطور الائتمان قبل بدء تنفيذ المشروع وأثناء التنفيذ وبعـــد التنفيـــذ

تدل الاحصاءات المتاحه على أن قيمة الائتمان قصير الأجل التى قدمها بنك التسليـــف الزراعى والتعاونى للجمعيات التعاونيه وللأفراد قد بلغت قيمته ١٥ر٦٠٦ر٦٨٢٥ جنيهـــا عام ١٩٥٢ (١) وأن هذه القيمة قد ارتفعت عام ١٩٥٧ وقت بدء تنفيذ المشروع بنسبة ١٠ر٧٪ حيث بلغت هذه القيمة ١٨ر٢٩٢ر٢٤٠ جنيها . ثم تضاعفت الخدمات منذ بدء تنفيذ المشروع عام ١٩٥٧ حتى بلغت قيمة الخدمات الائتمانية قصيرة الأجل التى قدمها بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، والجمعيات التعاونية للزراع ما قيمته ٣٨ر٢٠٠ر٨٢٥ جنيها ، وهذا يعنى أن قيمة الائتمان قصير الأجل الذى انتفع الزراع بخدماته خلال الفتره التى مضت من عمـــر المشروع حتى ١٩٦١ تزيد قيمته فى نهاية الخطة الخمسية بمقدار ١٠٨ر٧٨٪ عما كان عليـــه الحال وقت بدء تنفيذ المشروع عام ١٩٥٧ .

والائتمان الزراعى قصير الأجل وان كان قد تضاعف كما رأينا فيما سبق الا أنه يبـــدو أن هذا التضاعف لم يكن نتيجة لزيادة المساحات المخدومة بالائتمان بنفس نسبة تضاعف قيمـــة الائتمـــان ذاتها بل يعزى الى عاملين رئيسيين

١ـ العامل الأول ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى مما اضطر المسئولين الـــى زيادة معدل تمويل الخدمات الزراعيه فى معظم المحاصيل .

٢ـ العامل الثانى زيادة المساحة المخدومة نفسها

ولا أدل على ذلك مما توضحه الأرقام التاليه على سبيل المثال .

١ـ بالنسبة لزيادة معدل قيمة السلف الزراعية :

يدل استقراء البيانات على أن معدل السلف الزراعيه قد زاد بالنسبة لمعظم الحاصلات الزراعيه بنسب ملحوظه والجدول التالى يوضح هذه الزيادة .

---

(١) اتخـذ عام ١٩٥٢ كسنة أساس عند دراسة هذا التطور .

جدول (٢) يبين تطور متوسط القروض الممنوحه لبعض المحاصيل فى الفتره من ٥٢ ـ ١٩٦١

المحصول	متوسط قيمة القرض للفدان فى أعوام (١)					
	١٩٥٢		١٩٥٧		١٩٦١	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
القطن	٦٦٠	١٢	٣١٥	١٥	٤٨٤	١٤
القمح	٥٠٠	٥	٨٣٧	١٠	٦٠٠	١٠
قصب السكر	٣٧٠	٣١	٨٩٦	٤٥	٣٠٠	٤٠
الأرز	٤٢٠	١٠	٢٨٠	١٢	٢٨٠	١١
الفول	٩٢٠	٦	٤٩٠	٦	٠٦٠	٧

كما تدل البيانات المستقاه عن أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى على أن أسعار تلك المستلزمات قد زادت فى نفس الفتره ٠

٢ ـ بالنسبة للزيادة فى المساحه المخدومة بالتسليف فى نفس المدة :

تدل البيانات الاحصائية على أن نسبة المساحة المخدومة بالتسليف قد زادت فى نهاية الخطة الخمسيه للمشروع عما كان عليه الحال فى بداية الخطة وذلك بالنسبة لمعظم الحاصلات الرئيسية (٢) مثل القطن والأرز والقمح وقصب السكر والفول ٠

وفيما يلى بيان يوضح تطور المساحة المخدومة من كل محصول من هذه المحاصيل على حدة ٠

---

(١) تم حسابها احصائيا

(٢) تعذر الحصول على بيانات تمكن من عقد مقارنه بين المساحه الكليه المنزرعه وبين المساحه المخدومة منها بالسلف الزراعيه ٠

جدول (٣) يبين المساحه المخدومة بسلف بنك التسليف لبعض الحاصلات (١)

المحصول	نوع القرض	المساحه المخدومة للفدان فى أعوام		
		١٩٥٢	١٩٥٧	١٩٦١
القطن	سلف بذره	٦٩٢٧٠	٢٧٢٢٣٢٧	٧٠٥٠٨٩
	" سماد	٥٦٦٨٤٣	٤١٥١١٦ (٢)	٩٧٤١٢١
	" خدمه	(٤)	٣٥٢٥٥٩	٧٤١٤٧٦
قصب السكر	سلف تقاوى	١٩٠٦١	٢٤٤٩١	(٣)
	" سماد	٢٥٠٦٣	٥١١٣٣	٧٠٠٠٠
	" خدمه	(٤)	٤٤٨١٥	٦١٦٥٠
الارز	سلف تقاوى	١٠٠١٩٥	١٤٦٨٨٩	١٧٨٦٨٣
	" سماد	٣١٣٠٩٣	٢٠٥٤٠٢ (٢)	٢٣٩٩٤٦
	" خدمه	(٤)	١٨٣٨٧٩	١٦٦٤٤٦
الفول	سلف تقاوى	٦٣٤٨	١٩٦٨ (٤)	١٠٩٥٤
	" سماد	١٦١٨٢	١٧١٤٠	٢٩٥٥٧
	" خدمة	(٤)	٩٦٧٩	١٥٢١٢
القمح	سلف تقاوى	١٥٤٥٨٨	٢٢٤٤٦٢	٣٩٢٤٥٢
	" سماد	٢٩٨٢١٢	٣٤٨٤١٥	٧٤٢٧٦٥
	" خدمه	(٤)	٢٤٩١٦٣	٥٣١٥٠٥

(١) المصدر: تقارير مجلس اداره بنك التسليف الزراعى والتعاونى

(٢) يدل الرقم (٣) على نقص المساحه فى هذه السنه عن سابقتها

(٣) لم يذكر البنك المساحه المخدومه بسلف تقاوى القصب فى بياناته ابتداء من عام ١٩٥٨ وأوقف صرف سلف التقاوى ابتداء من العام التالى ١٩٥٩

(٤) هذه البيانات غير موجوده بالبنك لان البنك لم يقم بحصرها .

ب : دراسة تطور المساحات المخدومة بالائتمان بالنسبة للمساحات المنزرعة

من المعلوم أنه كلما زادت المساحة المخدومة بالائتمان الزراعى كلما كان تحقيق الهدف أقرب الى المنال فاذا غطت خدمات الائتمان الزراعى المساحه المنزرعه كلها كان هذا احد عوامل نجاح المشروع ويقتضى تتبع هذه الحقيقة تتبع تطور الأرقام الخاصة بكل من المساحه المنزرعه والمساحة المخدومة تتبعا مطلقا خلال فتره زمنية معينة الا أنه يبدو فى حالتنا هذه أن اجراء مثل هذا التتبع المطلق أمر متعذر لعدم ملاءمة البيانات لاجرائها لاختلاف نسب المساحات المخدومه بكل نوع من أنواع السلف قصيرة الأجل اذ لا تغطى السلف جميع المساحات المنزرعة بكل أنواعها فقد يمنح الزارع سلفة للتقاوى ولا يمنح فى نفس الوقت سلفه للخدمة ..... وهكذا . ولهذا فان المقارنه ستعقد هنا بين المساحة المنزرعة والمساحة المخدومة بكل نوع من أنواع السلف على حدة ولأهم الحاصلات الزراعية .

١ - القطن :

تتلخص أنواع السلف الائتمانيه قصيرة الأجل المقدمة لمحصول القطن خلال فترة الدراسة فى ٣ أنواع هى سلف التقاوى وسلف السماد وسلف الخدمة .

وفيما يلى سندرس تطور نسبة المساحة المخدومة الى المساحة المنزرعة من القطن لكل نوع من هذه الأنواع :

أ - سلف التقاوى

يبين الجدول التالى تطور المساحة المخدومة بسلف التقاوى منسوبة الى المساحة المزروعة قطنا فى أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦١

جدول (٤) يبين المساحة المخدومة بسلف تقاوى القطن فى بعض السنوات

السنة	المساحه المزروعه قطنا بالفدان (١)	المساحه المخدومة بسلف التقاوى بالفدان (٢)	نسبة المساحة المخدومه الى المساحه المزروعة (٣)	نسبة التغير المئوية (٣)
١٩٥٢	١٩٦٦٩٥٥	٦٩٢٧٠	٣٫٥٪	٣٢٦٪
١٩٥٧	١٨١٩٣٩٥	٢٧٢٣٢٧	١٤٫٩٪	
١٩٦١	١٩٨٦٢٥٢	٧٠٥٠٨٩	٣٥٫٤٪	١٣٨٪

(١) المصدر : النشره الشهريه لمصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء وزارة الزراعة وعن هذا المصدر أيضا أخذت بيانات المساحه المزروعه بالنسبة للحاصلات الأخرى

(٢) المصدر : تقارير مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى وعن هذا المصدر أيضا أخذت بيانات المساحة المخدومة بالسلف بالنسبة للحاصلات الأخرى

(٣) تم حسابها احصائيا وكذلك الحال فى مثل هذه النسب بالنسبة للمحاصيل الأخرى

يتبين لنا من هذا الجدول أن نسبة المساحه المخدومة بسلف التقاوى الى تلك المزروعه قطنا مازالت منخفضة ويعنى هذا أن نسبة كبيرة من الأراضى المنزرعه قطنا لاتحصل على التقاوى المنتقاه اللازمة لانتاج المحصول من مصادر موثوق بها من حيث السعر وجوده الصنف . بل تحصل عليها من مصادر أخرى لاتتوفر فيها عناصر الثقة أو من ناتج المحصول نفسه . وفى كلتا هاتين الحالتين ينعكس أثر هذا على انتاج محصول القطن بآثار كمية وصنفية سيئة .

ب) سلف السماد :

وفى نفس السنوات السابقه كانت المساحات المخدومه بسلف السماد كما فى الجدول التالى :

جدول (٥) يبين المساحه المخدومه بسلف السماد فى بعض السنوات

السنه	المساحه المزروعه قطنا بالفدان	المساحه المخدومه بسلف السماد بالفدان	نسبه المساحه المخدومه الى المساحه المزروعه	نسبه التغير المئويه
١٩٥٢	١٩٦٦٩٥٥	٥٦٦٨٤٣	٢٨٫٨ ٪	- ٢٠٫٨٢ ٪
١٩٥٧	١٨١٩٢٩٥	٤١٥١١٦	٢٢٫٨ ٪	
١٩٦١	١٩٨٦٢٥٢	٩٧٤١٢١	٤٩٫٠٤ ٪	+ ١١٤ ٪

ومن هذا الجدول نرى أن المساحه المخدومه بسلف السماد لم تصل الى نصف المساحه المزروعة قطنا فى عام ١٩٦١ وهو عام انتهاء تطبيق المشروع وهذا يعنى حرمان النصف الآخر من استعمال السماد فى المحافظه على خصب التربه وزيادة المحصول وتحسين نوعه وهو مالا يتفق مع سياستنا الزراعيه الحاليه التى تعمل على زيادة الانتاج الزراعى الى أقصى درجه مستخدمين فى ذلك كل السبل المتوفره والممكنه . وقد يرجع ذلك اما الى نقص الكميات المتوفره والى عدم وجود الوعى لدى الفلاح لاستعمال السماد أو نتيجه لتعقد عملية الحصول على السلفه وهذا يتطلب دراسة خاصه وان كان المفروض أن يكون البنك قد قام بهذه الدراسة وعمل على الاستفادة بها الا أن مثل هذا العمل لم يتم .

ج) سلف نفقات الزراعه والخدمة والحصاد :

يبين الجدول التالى البيانات الخاصه بهذه السلف

جدول (٦) يبين المساحه المخدومه بسلف الخدمه فى بعض السنوات

السنه	المساحه المزروعة قطنا بالفدان	المساحه المخدومة بسلف السماد بالفدان	نسبة المساحه المخدومه الى المساحه المزروعه	نسبة التغير المئويه
١٩٥٢ (٢)	١٩٦٦٩٥٥	(١)		
١٩٥٤	١٥٧٩٤٢٧	٤٤٩٠٩٠	٢٨٫٤٤٪	— ٣١٫٩٪
١٩٥٧	١٨١٩٢٩٥	٣٥٢٥٥٩	١٩٫٣٧٪	
١٩٦١	١٩٨٦٢٥٢	٧٤١٤٧٦	٣٧٫٣٣٪	+ — ٩٢٫٪

ويتبين لنا من هذا الجدول أن ٣٧٫٣٣٪ من المساحه المزروعه قطنا تستفيد من سلف الخدمة ويعني هذا من جانب آخر أن ٦٢٫٦٧٪ من المساحه المزروعه اما أن تمول على بقروض من مصادر أخرى أو أن يتم تمويلها من دخول المزارع نفسها ٠ وفى كلتا الحالتين نجد أن هـــذه المناطق المحرومه لابد وأن تعانى من بعض الوجوه ٠

٢ــ القمح

أ) سلف التقاوى :

جدول (٧) يبين المساحه المخدومه بسلف التقاوى فى بعض السنوات

السنه	المساحه المزروعه قمحا بالفدان	المساحه المخدومه بسلف السماد بالفدان	نسبه المساحه المخدومه الى المساحه المزروعه	نسبه التغير المئويـــه
١٩٥٢	١٤٠٢٠٠٥	١٥٤٥٨٨	١١٫٠٢ ٪	٣٤٫٤٨٪
١٩٥٧	١٥١٤٢٣٤	٢٢٤٤٦٢	١٤٫٨٢٪	
١٩٦١	١٣٨٤٠٤٣	٣٩٢٤٥٢	٢٨٫٣٥٪	٩١٫٢٩٪

(١) غير متوفرة

(٢) نظرا لعدم توفر بيانات المساحات المقدم لها سلف خدمة فى عامى ٥٢ ، ١٩٥٣ فقد استخدمت بيانات عام ١٩٥٤ بدلا عنها كأساس للمقارنه ٠

يوضح لنا هذا الجدول أن المساحة المخدومة بسلف السماد لاتزيد عن ٢٨ر٣٥٪ من المساحه المزروعه قمحا واذا قورنت هذه بالمساحه الواجب امدادها بالتقاوى المنتقاه سنويا وهى ثلث المساحة لوجدناها تقل عنها بنسبه ١٤ر٩٥٪ . وينتج عن هذا بعضا من الاثار الضارة السابق ذكرها فى سلف تقاوى القطن .

ب) سلف السماد :

جدول (٨) يبين المساحه المخدومة بسلف السماد فى بعض السنوات

السنه	المساحه المزروعه قمحا بالفدان	المساحه المخدومه بسلف السماد بالفدان	نسبه المساحه المخدومه الى المساحه المزروعه	نسبه التغير المئوى
١٩٥٢	١٤٠٢٠٠٥	٢٩٨٢١٢	٢١ر٢٧٪	
١٩٥٧	١٥١٤٢٣٤	٣٤٨٤١٥	٢٣ر٠٠٪	٨ر١٣٪
١٩٦١	١٣٨٤٠٤٣	٧٤٢٧٦٥	٥٣ر٦٦٪	١٣٣ر٣٠٪

ومن هذا يتضح لنا أن ٤٦ر٣٤٪ من المساحه المزروعه لازالت محرومة من استخدام الأسمده فى المحافظه على خصب التربه وزيادة المحصول وتحسين نوعه .

ح) سلف الخدمه :

جدول (٩) يبين المساحه المخدومه بسلف الخدمه فى بعض السنوات

السنه	المساحه المزروعه قمحا بالفدان	المساحه المخدومه السماد بالفدان	بسلف نسبه المساحه المخدومه الى المساحه المزروعه	نسبه التغير المئوى
١٩٥٢	١٤٠٢٠٠٢٥	(١)		
١٩٥٤ (٢)	١٧٩٤٨٢٥	٢٦٨٥١٠	١٤ر٩٦٪	٩ر١٩٪
١٩٥٧	١٥١٤٢٣٤	٢٤٩١٦٣	١٦ر٤٥٪	
١٩٦١	١٣٨٤٠٤٣	٥٣١٥٠٥	٣٨ر٤٠٪	١٣٣ر٤٣٪

(١) غير متوفره

(٢) ونظرا لعدم توفر بيانات المساحه فى عام ١٩٥٣ أيضا استخدمت بيانات عام ١٩٥٤ بدلا عنها كأساس للمقارنه .

ويعنى هذا أن ٦ر٦١٪ من المساحة المزروعه قمحا لازالت محرومة من استخدام هـــذا النوع من القروض . وينتج عن هذا ايضا ماسبق ذكره فى هذا الصدد فى سلف خدمه القطـــن .

٣- الارز :

أ) سلف التقاوى :

جدول (١٠) يبين المساحه المخدومه بسلف التقاوى فى بعض السنوات

السنه	المساحه المزروعه ارز بالفدان	المساحه المخدومه بسلف التقاوى بالفدان	نسبه المساحه المخدومه الى المساحه المزروعه	نسبه التغير المئوى
١٩٥٢	٣٧٣٦٠٩	١٠٠١٩٥	٨١ر٢٦٪	٠٧ر٢٧٪
١٩٥٧	٧٣٠٩٣٥	١٤٦٨٨٩	٠٩ر٢٠٪	
١٩٦١	٥٣٦٩٨٧	١٧٨٦٨٣	٢٧ر٣٣٪	٦٠ر٦٥٪

ويعنى هذا أن المساحة المخدومة بسلف التقاوى لاتزيد عن ثلث المساحة المزروعة ، أى أن أكثر من نصف المساحه المزروعه أرزا تزرع بتقاوى غير معروفة المصدر كما وأنها قد تكون غـــير نقيه النوع مما ينتج عنه ماسبق ذكره بخصوص سلف تقاوى القطن .

ب) سلف السماد :

جدول (١١) يبين المساحه المخدومه بسلف السماد فى بعض السنوات

السنه	المساحه المزروعه أرزا بالفدان	المساحه المخدومه بسلف السماد بالفـــدان	نسبه المساحه المخدومه الى المساحه المزروعـه	نسبه التغير المئويه
١٩٥٢	٣٧٣٦٠٩	٣١٣٠٩٣	٨٠ر٨٣٪	٤٧ر٦٦٪
١٩٥٧	٧٣٠٩٣٥	٢٠٥٤٠٢	١٠ر٢٨٪	
١٩٦١	٥٣٦٩٨٧	٢٣٩٩٤٦	٦٨ر٤٤٪	٥٩٪

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة المساحه المخدومه فى عام ١٩٦١ لازالت أقل من نسبة تلك المخدومه فى ١٩٥٢ بنسبة ٤٦ر٤٩٪ كما نجد أيضا أن اكثر من نصف المساحه مازال غير مستخدم للأسمده الممنوحه فى صوره سلف من البنك . ونفس ما سبق ذكره فى سلف سماد القطن يصح قوله هنا أيضا .

ج) سلف الخدمه :

جدول (١٢) يبين المساحه المخدومه بسلف الخدمه فى بعض السنوات

السنه	المساحه المزروعه أرزا بالفدان	المساحه المخدومه بسلف السماد بالفدان	نسبه المساحه المخدومه الى المساحه المزروعه	نسبة التغير المئويه
٥٤/١٩٥٤ (١)	١٩٦٣٣	١٥٤٧٠٠	٣٧ر٢٥٪	٨٦ر١٨٪
١٩٥٧	٧٣٠٩٣٥	١٨٣٨٧٩	١٥ر٢٥٪	
١٩٦١	٥٣٦٩٨٧	١٦٦٤٤٦	٩٩ر٣٠٪	٢٢ر٢٣٪

يتسبب عن هذا النقص الواضح فى المساحه المخدومه الكثير من الآثار السيئه التى سبق ذكرها فى محصول القطن .

٤ ـ قصب السكر :

أ) سلف التقاوى :

ابتدأ البنك فى الامتناع عن تقديم سلف تقاوى القصب من عام ١٩٥٩ لأن زراع القصب يستخدمون جزءا من محصولاتهم للا نتفاع به كتقاوى للزراعه الجديدة .

ب) سلف السماد :

بلغت المساحه المخدومة بسلف السماد حوالى ٦٧ر٦٢٪ من تلك المزروعه فى عام ١٩٦١

جـ) سلف الخدمة :

كانت المساحة المخدومة بسلف الخدمه مثله لحوالى ٦٥ر٦١٪ من المساحه المزروعة فى عام ١٩٦١

٥ ـ الفول :

أ) سلف التقاوى :

بلغت المساحه المخدومة بسلف التقاوى حوالى ٣٣ر٣٪ من تلك المزروعه فى عام ١٩٦١ .

(١) استخدمت بيانات ١٩٥٤ لما سبق ذكره من أسباب

ب) سلف السماد : قدم البنك سلف السماد لحوالى ٩٪ من الأراضى المنتجه للفول فى عام ١٩٦١ .

ج) سلف الخدمة : بلغت نسبة المساحة المخدومه بسلف الخدمة حوالى ٦٣ر٤٪ من المساحه المزروعه فى عام ١٩٦١ .

ويتضح لنا من ذلك أن محصول الفول لم ينل عناية البنك فى ظل المشروع الجديد .

ومن التحليل السابق لهذه المحاصيل الخمسه يتبين لنا أن المشروع لم يستطع تحقيق الكثير من أهدافه التى أقيم من أجلها .

ثانيا : درجة تغطية الخدمات الائتمانيه بالأساليب التعاونيه

لاشك فى أن التعاون هو السبيل الأمثل لتقديم كافة الخدمات فى محيط الانتاج الزراعى بما فى ذلك خدمات الائتمان . فالائتمان التعاونى هو السبيل الوحيد لتخليص الزراع من عيوب الوسائل الأخرى غير التعاونيه للتمويل التى قاسى منها الزراع الشىء الكثير زمنا طويلا . ويعنى هذا أنه كلما اتسع نطاق خدمات الائتمان التعاونى كلما كان اتساعها أدنى الى تحقيق الهدف من خدمة الزراع والانتاج الزراعى فاذا غطى الائتمان الزراعى التعاونى كل احتياجات الزراع فى كل المناطق كان نجاح المشروع مؤكدا .

ويمكن التعرف على هذه الحقيقه عن طريق مقياسين :

١ : نسبة عدد الجمعيات التعاونيه القائمة بخدمات الائتمان الى عدد القرى المصريه .

٢ : نسبة القروض التعاونيه الى جملة القروض .

١ : نسبة عدد الجمعيات التعاونيه القائمه بخدمات الائتمان الى عدد القرى المصريه :

لاشك أنه اذا توفر بكل قريه جمعيه تعاونيه تقوم بخدمات الائتمان فان وصول هذه الخدمات الى الزراع يصبح سهلا ميسورا . أما اذا لم تغطى خدمات الجمعيات التعاونيه للائتمان كل القرى فان هذا يعنى أن بعض الزراع لايسهل عليهم الحصول على خدماتها فيلجأون الى وسائل التسليف غير التعاونيه . وتقتضى دراسة هذا الموضوع فيما تقتضى اعطاء صوره عن تطور أعداد الجمعيات التعاونيه بالقرى خلال الفتره محل الدراسة الا أنه لتعذر الحصول على بيانات فى هذا الصدد فانه يتعذر اعطاء هذه الصوره الا عن عام ١٩٦١ .

أشار تقرير مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى الصادر عام ١٩٦١ الى أن خدمات مشروع الائتمان الزراعى التعاونى قد غطت فى عام ١٩٦١ جميع القرى المصريه ولكن البيانات (١)

(١) بيانات خاصة بقسم التعاون ببنك التسليف الزراعى والتعاون

المتاحه لا تؤيد هذا القول تأييدا مطلقا وانما تدل على أن هذه الخدمات قد غطت معظم القرى وليس كلها عدا نسبة قليله منها بلغت ١٦٩ قريه بنسبة ٤٫٠٣٪

٢ : نسبة القروض التعاونية الى جملة القروض

من البديهى أنه اذا غطى الائتمان الزراعى التعاونى كل حاجات الزراع دون أن يلجأوا فى ذلك الى مصادر التسليف الاخرى فان مشروع الائتمان الزراعى يكون قد حقق بعض أهدافه . وتقتضى دراسة هذه النقطة عقد مقارنه بين قيمة الخدمات الائتمانيه التى يحصل عليها الزراع عن طريق الجمعيات التعاونيه وقيمة الخدمات التى يحصلون عليها من مصادر أخرى غير تعاونيه وفيما يلى جدول يبين تطور نسبة القروض التعاونيه الى جملة القروض .

جدول (١٣) يبين تطور نسبة القروض التعاونيه الى جملة القروض (١)

السنه	اجمالى قيمه القروض قصيرة الاجل	ما يخص الجمعيات التعاونيه منها	نسبة ما يخص الجمعيات الى الاجمالى
١٩٥٢	١٥٦٠٦٨٢٥	٣٠٥٢٨٠٦	١٩٫٥٦٪
١٩٥٧	١٨٢٩٢٢٤٠	٦٥٦٩٧٨٩	٣٥٫٩٠٪
١٩٦١	٣٨٢٠٠٨٢٥	٣٦٦٥١٤٦١	٩٥٫٩٤٪

ومن هذا الجدول يتبين أن نسبة الائتمان الزراعى التعاونى قد تضاعفت فى نهاية خطة المشروع الخمسية فى عام ١٩٦١ حيث بلغت النسبة الى جملة القروض المقدمة فى هذا العام ٩٥٫١٤٪ بعد أن كانت هذه النسبة فى بداية حياة المشروع عام ٥٧ لا تتجاوز ٣٥٫٩٪ ورغم هذه الحقيقه الا أن الائتمان الزراعى التعاونى كما هو واضح لم يغطى كل الخدمات الائتمانيه اذ حتى هذا التاريخ مازالت هناك نسبة قدرها ٤٫٠٦٪ من جمله القروض مصادرها غير تعاونيه أى عن غير طريق المشروع . فاذا ترجمت هذه النسبة الى قيمة لوجد ان قيمة السلف التى انتفع بخدماتها الزراع عن غير طريق مشروع الائتمان قد بلغت ١٫٥٤٩٫٣٦٤ جنيها وهو مبلغ وان كان ضئيلا بالنسبه الى جمله الخدمات الائتمانيه التعاونيه الا أنه يضعف من درجات تقييم المشروع .

ثالثا : يسر الضمان وسهولته

جرى نظام التمويل الزراعى قبل ظهور المشروع الجديد عن طريق بنك التسليف وحتى عام ٥٤/٥٣ على اشتراط تقديم القروض للأفراد الزراع بضمان الأراضى الزراعيه التى يملكونها وبدون هذا الضمان كان البنك يمتنع عن تقديم هذه السلف . ولما كان الزراع ينقسمون الى فريقين ملاك للأراضى الزراعيه ومستأجرون لها لذلك فان الذين كانوا يستطيعون تقديم هذا الضمان هم الملاك فقط أما المستأجرون فكان يتعذر عليهم الحصول على الخدمات الائتمانيه الا بضمان الملاك وفى هذا اتاحه فرصه للمالك لكى يتحكم فى الزارع المستأجر فاذا علمنا أن نسبة

(١) المصدر تقارير مجلس اداره بنك التسليف الزراعى والتعاونى

الأراضى المؤجره الى الأراضى المزروعه بلغت ٦٠٪ فى عام ١٩٥٢ لادركنا مدى ماكان يلاقيه مستأجروا هذه الأراضى من عنت وارهاق فى سبيل الحصول على السلف بدرجه قد يتعذر على الكثير منهم الحصول عليها بتاتا .

فلما أتى عام ١٩٥٣ / ١٩٥٤ بدأ المسئولون فى اتخاذ خطوة نحو تسهيل الضمان واتجه البنك باعتباره المصدر الرئيسى للتمويل فى هذا الوقت الى الاكتفاء بتقديم عقد الايجار الذى بمقتضاه يحوز المستأجر الأرض المستأجره كضمان للسلفه المطلوبه . ولكن هذا الاجراء وان كان فى ظاهره خطوه نحو تسهيل الحصول على القروض بالنسبه للمستأجرين الا أنه كان فى نفس الوقت عقبه تحول بين غالبيتهم وبين الحصول على هذه القروض اذ أن نسبة كبيره من المستأجرين كانوا لا يمسكون بعقود ايجار بينهم وبين الملاك رغبه من الآخرين فى التسلط عليهم .

وهذا ما حال بين هؤلاء وبين الحصول على حاجتهم من القروض فى أغلب الأحوال .

فلما قام المشروع الجديد فى سنه ٥٧ أدرك المسئولون قيمة هذه العقبة فعملوا على تذليلها واكتفوا فى اثبات حيازة المستأجرين بشهادة بعض أعضاء مجلس الاداره بصحة الايجار واشترطوا فقط أن يكون محصول الأرض التى يحوزها المستأجر هو الضامن للسلفه الا أنه رغم هذه التسهيلات كان اثبات حيازه المستأجر لما يستأجره من أرض عقبه فى بعض الاحيان فى الحصول على السلفه لامتناع اعضاء مجلس ادارات الجمعيات عن ضمان حيازات كثير من المستأجرين

ولم يؤدى تسهيل شروط الضمان بالنسبه للزراع ابتداء من عام ١٩٥٣ الى تراخى فى سداد القروض كما يقود الى ذلك منطق الأمور بل على العكس ارتفعت نسبة سداد الزراع لما عليهم من قروض سنة بعد أخرى . وتدل البيانات الاحصائيه عن نسبة القروض المسددة عاما بعد آخر خلال الفتره التى أمكن جمع بيانات عنها بين ١٩٥٥ ، ١٩٦١ على أن نسبة سداد الزراع لما عليهم من قروض قد اضطردت فى الزيادة عاما بعد آخر (١) فبعد أن كان نسبة مايسدده الزراع من قروض عام ٥٥ ٤٨ر٦٤٪ تدرجت هذه النسبة فى الزيادة حتى بلغت ١٦ر٩١٪ عام ١٩٦٠ (٢) .

والاستنتاج المنطقى لاضطراد نسبة زيادة سداد الزراع لما عليهم من قروض مع زيادة تسهيل شروط الضمان اللازم للحصول على هذه القروض لابد وأن يقود الباحث الى أن الثقه التى تولدت بين الزراع وبين الجمعيات التعاونيه هى الأساس فى وفائهم لما عليهم من هذه القروض ، هذا بالاضافه الى أن ضمان المحصول قد برهن على أنه كفيل بضمان السداد .

---

(١) هذا باستثناء عام ١٩٦١ حيث لجأت الجهات المسئولة الى تقسيط القروض المقدمة هذا العام على القطن وبعض الزراعات الاخرى على ٣ سنوات تبدأ بأول عام ١٩٦٢ نتيجه شده اصابه محصول القطن بالدوده هذا العام وما ترتب على ذلك من خسائر فادحة للزراع .

(٢) تقارير مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

رابعا : حسن الرقابه على استخدام الزراع للقروض فى الأغراض الانتاجيه الممنوحه لهـــا

من المبادىء الاقتصاديه المسلم بها فى التمويل أن تسهيل الاقراض على العمليات الانتاجيه الزراعيه وحده لا يكفى كى ينعكس اثره على زيادة الانتاج الزراعى ويرجع ذلك الى أن مجرد حصول الزراع على القرض لا يعنى اطلاقا أنه سيوجهه نحو الانتاج الزراعى وسد حاجاته اذ ربما يلجأ الزراع الى قضاء بعض حاجاتهم الشخصيه الاستهلاكيه بما حصلوا عليه من قروض . ولهذا فانه كى ينعكس أثر القروض على الانتاج الزراعى لا بد وأن تكون هناك رقابة على توجيه هذه القروض فعلا نحو الخدمات الانتاجيه التى طلبت من أجلها . ولم تكن رقابه التمويل الزراعى فى تطورها التاريخى من المسائل التى تعنى مصادر الاقراض فى شىء اذ أن مجرد ضمان الارض لهذه القروض كان كفيلا لأن تنتهى العلاقة مؤقتا بين المقرض والمقترض بعد عقد السلفه مباشرة غير أن الائتمان التعاونى على عكس الحال فى مصادر الائتمان الاخرى يهتم كمبدأ من مبادئه باحكام هذه الرقابه ضمانا لانعكاس أثرها على الانتاج الزراعى وعلى الزارع المقترض فهل حقق نظام الائتمان الزراعى التعاونى هذا النوع المفيد من الرقابه ؟

ان الاجابه على هذا السؤال تتطلب اجراء استفتاء على نطاق واسع بين المسئولين عن هذا النظام ولكن اجراء مثل هذا الاستفتاء يتطلب جهودا وامكانيات يضيق بها نطاق هذا البحث ومع هذا فانه فى الاستفتاء الذى أجرى على احدى الجمعيات التعاونيه الزراعيه المطبق بها نظام بنك القريه صرح مدير البنك بأن هذا النوع من الرقابه غير قائم بل وطالب المسئولين بضروره العمل على ايجاد هذا النوع من الرقابه (١) .

خامسا : دوجة روتينية اجراءات الحصول على السلفه

كان الحصول على السلفه قبل ظهور مشروع الائتمان الزراعى التعاونى يتطلب كثيرا من الاجراءات الروتينيه المعقدة التى كانت كثيرا ما تحول بين الزارع والحصول على السلفه فى الموعد الملائم فكانت الاستمارات المطلوبه لطلب السلفه كثيره ومتعدده وكان كل زارع ملزم بتقديم طلب للحصول على السلفه اللازمه لحاجه كل محصول فى كل موسم من المواسم بعد استيفاء اجراءات معينه وكان كل ذلك يتطلب من الزارع وقتا ونفقه حتى تمام الحصول على السلفه ومع هذا الوقت الضائع والنفقه المبذوله فى الحصول على السلفه فانه كثيرا ما كانت تصل السلفه متأخره عن موعد الحاجه اليها .

ولما قام نظام الائتمان الزراعى والتعاونى حاول المسئولون تبسيط هذه الاجراءات فأصبحت الجمعيات التعاونيه تقوم نيابه عن أعضائها بطلب السلف اللازمه لاحتياجات زراعاتهم دفعه واحده فى بدايه كل سنه زراعيه وخفضت من نفقات حصولهم عليها ولعل تأكيد هذا القول يحتاج

---

(١) انظر استفتاء المشرفين والزراع بالجمعيه التعاونيه بقريه المنصوريه مركز امبابه

الى بحثه عن طريق الاستفتاء الشامل الا أن ذلك كما سبق الاشاره أمر يخرج من نطـــاق هذا البحث . ومع ذلك فان الاستفتاء الذى أجرى على بنك القريه المشار اليه سابقا قد دل على بساطه هذه الاجراءات فى معظم الاحوال اذ قرر ٩٠٪ من عدد أعضاء الجمعيه الـذين تم استفتاؤهم ببساطة هذه الاجراءات .

أما بالنسبة لأهم بنود نفقات الحصول على القروض وهى فوائد رأس المال فان المتتبع لتطور هذه الفوائد خلال التطور التاريخى للتمويل الزراعى فى الجمهوريه لابد وأن يتبيـن أن نسبة فائدة رأس المال قد تدرجت فى الانخفاض على مر السنين حتى أصبح الزارع لا يدفع فائدة اطلاقا على ما يحصل عليه من قروض ابتداء من الموسم الزراعى ١٩٦٢/٦١ بعد أن أصدر السيد / رئيس الجمهوريه قرارا جمهوريا أعفى الزراع من هذه الفوائد .

والجدول التالى رقم (١٤) يوضح تطور نسبة فوائد القروض خـــلال الفتره من ١٩٣١ الى ١٩٦١

السنه	الفائده على قـــروض الافراد	الفائده على القـروض التعاونيه
١٩٣١	٧٪	٥٪
(١)	٦٪	٤٪
(١)	٥٪	٣٪
١٩٦١	صفـــر	صفـــر

سادسا : درجه كفاءة الجمعيه التعاونيه على القيام بالعمل

لعل من أهم الأسس التى تتوقف عليها كفاءة الجمعية التعاونية للقيام بالاعباء الملقاه عليهـا أن يتوفر لها :

أ) مقر مناسب ملائم لأدائها لخدماتها .
ب) مدير مسئول عن تنفيذ قرارات مجلس ادارتها .
ج) مجلس ادارة مخلص واع بعيد عن الأثرة والمجاملة .
د) العدد الكافى من الموظفين اللازمين لتسيير دفه العمل .

فاذا طبقنا هذه الأسس على ماكان سائدا فى الجمعيات التعاونيه بصفه عامة قبل قيام الثوره لوجدنا أن أى من هذه الأسس لم يكن متوفرا بمعظم الجمعيات التعاونيه القائمه حينئـــذ مما كان سببا فى ضعفها وفشلها فى كثير من الأحيان .

(١) غير معلومة التواريخ

ولما قام مشروع الائتمان هدف المسئولون الى تفادى هذه العوامل التى كانت سببا فى فشل التعاون قبل الثوره بأن عملوا على توفير مقر مناسب للجمعيات التعاونيه وتعيين مشرفين لادارتها وتحديد قواعد جديدة لانتخاب أعضاء مجالس ادراتها وتدعيمها ببعض الموظفين الذين يكفلون حسن سير اعمال ٠ والآن وبعد أن مضى على تنفيذ المشروع فتره الخطه المحددة لتنفيذه هل حقق المسئولون كل ما هدفوا اليه بدرجه تؤدى الى الحكم عليه بأنه قد نجح من هذه الوجهة ٠

ان الاجابه على هذا السؤال تقتضى بعض البيانات الاحصائيه واجراء بعض الاستفتاءات الشامله التى تخرج عن نطاق هذا البحث الا أن الاحصاء المتاح عن عام ١٩٦١ يدل على أن ٩٧ر٦٢٪ من الجمعيات فقط هى التى لها مقرات صالحه وجزء آخر بنسبة ٠٧ر٢٧٪ له مقرات غير صالحه ، ٩٤ر٩٪ بدون مقرات ٠

هذا بالنسبه لمقار الجمعيات التعاونيه وأبنيتها ، أما بالنسبه لتوفر المشرفين بحيث تخصص كل جمعيه مشرف يقوم على ادارتها فانه يبدو أن هذا غير مكفول حتى الآن وان كانت لا توجد احصائيات متاحه تعزز ذلك ٠

أما بالنسبه لموظفى الجمعيه فان الاستفتاء الذى أجرى دل على قله عدد الموظفين عن الحاجه الفعليه للجمعيات وقلة درايه كثير منهم وخبرته بالعمل ٠

أما بالنسبه لاعضاء مجلس الاداره الجمعيه فان الاستفتاء قد دل على أن اختيارهم يجانبه الصواب اذ أنه لا توجد رقابه على اختيارهم وكذلك فان آراءهم لا يعتد بها سواء كانت صالحه أم لا ٠

القسم الثانى : المقاييس الخاصة المرتبطة بعملية التمويل

أولا : مدى كفايه القرض لحاجه المحصول :

يقوم البنك بتقديم عدة أنواع من السلف قصيره الأجل وهى :-

١- سلف بضمان حق الامتياز وهى سلف التقاوى والسماد وسلف الخدمه ٠
٢- سلف برهن الحاصلات الزراعيه ٠
٣- سلف لشراء عجول التربيه ٠
٤- سلف تسويق الحاصلات " بغرض اعدادها للبيع "
٥- سلف لاشهار عقود فرز وتجنيب
٦- سلف لتسجيل الأطيان المشتراه
٧- سلف للجمعيات التعاونيه لأغراض أخرى متنوعه ٠

والنوعان الأول والثانى هما النوعان الرئيسيان فى سلف البنك منذ انشائه أما بقيه الأنواع فلم تظهر فى احصائيات البنك الا فى عهد قريب ابتداء من عام ١٩٥٨ وما بعدها وهى ضئيلة جدا اذا قورنت بالنوعين الأول والثانى كما وأنها لا تستخدم فى أغراض انتاجيه لذا انصب الاهتمام هنا على السلف المقدمة بضمان حق الامتياز والسلف برهن الحاصلات ٠

أ) السلف المقدمه للأغراض الزراعيه بضمان حق الامتياز على المحاصيل :
وهذه السلف تنقسم الى ثلاثة أقسام :

(١) سلف محاصيل الحقل
(٢) سلف الخضر
(٣) سلف الفاكهة

وسيتناول التحليل أيضا مشكلة تمويل الانتاج الحيواني .
وقبل أن نبدأ بالتحليل هنا يتعين علينا وضع الأسس التى سيجرى عليها قياس مدى كفايه القرض فالى جانب الأسس السابق تحديدها تحت عنوان استخدام القروض قصيره الأجل يوجد اساسين آخرين أيضا هما :—

١— يجب تقديم احتياجات الانتاج العينيه اسمدة ، تقاوى ..... الخ كاملة كجزء من القرض الممنوح للزارع لضمان صنف ودرجه المنتج .

٢— يجب وضع قيم مختلفه للقرض لكل منطقه انتاجيه على حدة تبعا للكفاءة الانتاجيه لأراضى تلك المنطقة .

(١) سلف محاصيل الحقل

تناولنا فى هذا التحليل محاصيل القطن والقمح والأرز والقصب والفول فقط ولم نتمكن من دراسة محصول الاذره رغم أهميته الكبيره فى اقتصادنا القومى وذلك لأن البنك يخلط بين بياناته وبيانات الاذره الرفيعه في نفس الوقت الذى تختلف فيه تكاليف زراعة كل منهما عن الآخر وسنتناول فى هذا المجال السلف مقارنين قيمتها بتكاليف الزراعة .

وقبل اجراء هذا التحليل توجد ملحوظه هامه وهى أن البيانات المتوفره لا تسير على وتيره واحده فتاره يذكر كميات الأسمدة وكميات التقاوى المنصرفه وتاره يذكر قيمتها فقط كما ان احصاءات الحاصلات المختلفه لا تسير بنظام واحد بل تاره نجد سلف بعض الحاصلات مذكورة فى احدى السنين وفى السنة التاليه أو السنوات التاليه لا يشار اليها صراحة بل مضافة على غيرها من الحاصلات تحت عنوان سلف حاصلات اخرى كما هو حادث فى سلف البطيخ والعدس والبصل والشعير والكتان والفول . وكما ان سلف بعض الحاصلات غير مذكور منها غير أجزاء فقط فمثلا قد نجد فى البيان سلف السماد والخدمة دون التقاوى كما هو حادث فى سلف القصب عام ١٩٥٨ كما نجد أيضا أن سلف الفول لخدمة الزراعه والسماد غير مذكوره فى موسم ١٩٥٨ / ١٩٥٩ ولسهولة التحليل تم تقسيم دراسه هذا النوع من السلف الى قسمين :—

١— دراسه قيمة اجمالى القرض الممنوحة لكل فدان من كل نوع من الحاصلات محل

الدراسة (١)

٢- دراسه الأنواع المختلفه من القروض المقدمة للمحصول الواحد

---

(١) أ- تعذر الحصول على بيانات دقيقه عن متوسط القروض للزراعات المختلفة والممنوحة للفدان الواحد حيث أن البنك فى استخراجه لهذا المتوسط يستخدم خارج قسمة اجمالى القروض شامله لسلف الخدمة والتقاوى والاسمده على المساحة المقدم لها سلف أسمدة وذلك حتى سنه ١٩٥٩ وابتداء من عام ١٩٦٠ بدئ فى استخدام خارج قيمه اجمالى القروض على اكبر مساحه يقدم لها سلف سواء كانت سلف أسمده أو خدمه أو تقاوى كمتوسط لقيمة السلفة الممنوحه لكل فدان ، بينما يكون الأفضل استخدام خارج قيمه كل نوع من السلف " تقاوي - اسمده وخدمه " على المساحة التى يخدمها ثم يجمع متوسط الثلاث أنواع يمكن الحصول على متوسط القرض الممنوح للفدان وهذا هو الذى استخدمناه فى استخراجنا لقيمة متوسط السلفة على الفدان .

ب- وبالنسبه لعدم توفر بيانات عن المساحة المقدم لها سلف خدمة فى اعوام ٣٩ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ استخدم فى استخراج قيمة القرض المساحة المقدم لها سلف السماد كما استخدمت المساحه المخدومة بسلف السماد لسنه ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ لعدم توفر بيان عن ١٩٥٦ ، ١٩٥٧

دراسه قيمة اجمالى القروض الممنوحة لكل فدان من كل نوع من الحاصـــــلات

أولا : سلف القطـــن :

باستعراض تطور متوسط سلف القطن المعطاه للفدان الواحد مع مقارنته بمتوســـــط تكاليف زراعة الفدان الواحد من القطن (جدول ١٥)

جـــــدول (١٥) يبين تطور متوسط قيمه القرض الممنوح لفدان القطن فى الفتره من ٣٩-١٩٦١

السنه	متوسط قيمة القرض على الفـــدان		متوسط تكاليف زراعه الفدان (١)		نسبة قيمة القرض الى تكاليـــف الزراعـــه
	مليم	حـ	مليم	حـ	
١٩٣٩	٤١٠	٣	٨٥٠	٥	٤٨٫١١ ٪
١٩٥٢	٦٦٠	١٢	٥٧٠	٢٤ "٢"	٣٠٫٥١ ٪
١٩٥٦	٣٩٠	١٥	٦٦٠	٢١	٠٩٫٧١ ٪
١٩٥٨	٨٣٧	١٤	٦٤٠	٢٣	٧٧٫٦٢ ٪
١٩٥٩	٨٥٣	١٣	٨٠٠	٢٣	١٨٫٥٨ ٪
١٩٦٠	٦٦٤	١٣	٤٧٠	٢٤	٨٢٫٥٥ ٪
١٩٦١	٤٨٤	١٤	٣٥٠	٢٨	٠٧٫٥١ ٪

(١) تكاليف الزراعه هنا تمثل جمله التكاليف فيما عدا ايجار الارض

(٢) هذا الرقم يمثل متوسط التكاليف فى عام ١٩٥١ الا أنه استخـــدم هنا لعدم توفر بيان تكاليف ١٩٥٢

اتضح ما يأتى :—

أنه رغم ارتفاع قيمة القرض بالنسبه للفدان بصفه عامه الا أن مقارنه ذلك بتكاليف زراعة الفدان الواحد تدل على تدهور قيمته عما كانت عليه فى ١٩٣٩ فبينما كانت تمثل ١١ر٥٨٪ من قيمة التكاليف عام ١٩٣٩ اصبحت فى ١٩٥٢ تمثل ٣٠ر٥١٪ فقط ثم عادت فارتفعت مره آخرى فى ١٩٥٦ حتى وصلت الى ٠٩ر٧١٪ ثم عادت فانخفضت الى ٧٧ر٦٢٪ من قيمة تكاليف الزراعه فى ١٩٥٨ واستمرت بعد ذلك فى النقصان حتى وصلت الى نسبة ١٨ر٥٨٪ مما كان عليه الحال عام ١٩٣٩ ثم نقصت مرة ثانيه الى ٨٢ر٥٥٪ حتى وصلت فى النهايه الى ٠٧ر٥١٪ من قيمة تكاليف الزراعة الأمر الذى يدل على أن البنك يواجه تزايد المساحه بخفض قيمة ما يمنحه من قروض

٢ــ سلف القمح :

جدول (١٦) يبين تطور قيمه القرض الممنوح لفدان القمح فى الفتره من ٣٩ ــ ١٩٦١

السنه	متوسط قيمة القرض على الفدان		متوسط تكاليف زراعه الفدان (١)		نسبه قيمه القرض الى تكاليف الزراعه
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
١٩٣٩	٢٩٠	٢	٦٨٠	٣	٦٢ر٢٢
١٩٥٢	٥٠٠	٥	٦٠٠	١٣ (٢)	٤٠ر٤٤٪
١٩٥٦	٧٠٠	١٠	٩٥٠	١٣	٧٦ر٧٠٪
١٩٥٨	٢٩٦	١١	٦٣٠	١٤	٧٧ر٢٣٪
١٩٥٩	٠١٩	١١	٩٣٠	١٤	٧٣ر٨١٪
١٩٦٠	٩٢٠	١٠	١٢٠	١٥	٧٢ر٢٢٪
١٩٦١	٦٠٠	١٠	—	١٥	٧٠ر٦٦٪

(١) تكاليف الزراعه هنا تمثل جمله التكاليف فيما عدا ايجار الارض

(٢) هذا الرقم يمثل متوسط التكاليف فى عام ١٩٥١ الا أنه استخدم هنا لعدم توفر بيانات التكاليف عام ١٩٥٢

تدل البيانات الوارده بالجدول (١٦) على عدم تناسب متوسط القرض الممنوح للفدان مع ارتفاع متوسط تكاليف الزراعه عام ١٩٥٢ بالنسبه لعام ١٩٣٩ حيث بلغت نسبة القرض الى التكاليف فى كلا السنتين ٤٤ر٤٠٪ ، ٢٢ر٦٢٪ .

أما فى السنوات التاليه فان البيانات تدل على ارتفاع قيمة القرض الممنوح بنسبة أعلى من ارتفاع تكاليف الزراعه حتى ١٩٥٨ حيث بلغت النسبة ٢٣ر٧٧٪ ثم انخفضت مرة أخرى حتى وصلت ٦٦ر٧٠٪ فى عام ١٩٦١ هذا ويدل ثبات نسبة القروض الى التكاليف خلال الثلاثه أعوام الأخيره ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ على أن البنك كان يسير وفقا لسياسة مرسومه فى قروض القمح بعكس القطن فى ظل مشروع الائتمان التعاونى الجديد

٣ـ سلف الأرز :

جدول (١٧) يبين تطور متوسط قيمة القرض الممنوح لفدان الأرز فى الفتره من ٣٩ ـ ١٩٦١

السنه	متوسط قيمة القرض على الفدان		متوسط تكاليف زراعه الفدان (١)		نسبه قيمه القرض الى تكاليف الزراعه
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
١٩٣٩	١٩٠	٢	٢٨٠	٤	٥١ر١٪
١٩٥٢	٤٢٠	١٠	٣١٠	١٩ (٢)	٥٣ر٩٪
١٩٥٦	٩٢٠	١١	٢٧٠	١٨	٦٥ر٢٪
١٩٥٨	٣٢٠	١٢	٤٦٠	١٩	٦٣ر٢٪
١٩٥٩	٨٦٠	١٢	٧٩٠	١٩	٦١ر —٪
١٩٦٠	٢٦٠	١١	٦٣٠	١٩	٥٧ر٣٪
١٩٦١	٢٨٠	١١	٥٢٠	٢١	٥٣ر٦٪

(١) تكاليف الزراعة هنا تمثل جمله التكاليف فيما عدا ايجار الارض

(٢) هذا الرقم يمثل متوسط التكاليف فى عام ١٩٥١ الا أنه استخدم هنا لعدم توفر بيان التكاليف عام ١٩٥٢ .

تدل البيانات الواردة بالجدول (١٧) على ازدياد معدلات القروض للفدان بنسبه تزيد عن متوسط تكاليف زراعة الفدان الواحد حتى عام ١٩٥٨ مقارنة بعام ١٩٣٩ حيث بلغت نسبتها الى التكاليف فى كلا السنتين ٢ر٦٥٪ ، ١ر٥١٪ على التوالى . كما وتدل أيضا على أن النسبة أخذت تقل تدريجيا حتى ١٩٦١ حيث بلغت ٦ر٥٣٪ الأمر الذى يدل على أن البنك لم يراعى تكاليف الزراعة عند تحديده لقيمه القروض ففى الوقت الذى ازدادت فيه قيمة التكاليف انخفضت نسبة القروض فى السنوات من ١٩٥٨ حتى ١٩٦١ ـ هذا فضلا عن أن نسبة القروض الممنوحة الى التكاليف أقل مما يجب .

رابعا : سلف القصب

جدول (١٨) يبين تطور متوسط قيمة القرض الممنوح لفدان الأرز فى الفتره من ٣٩ ـ ١٩٦١

السنه	متوسط قيمة القرض على الفدان		متوسط تكاليف زراعة الفدان (١)		نسبه قيمة القرض الى التكاليف
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
١٩٣٩	١٩٠	٩	١٧٠	١١	٨٢ر٢٧٪
١٩٥٢	٣٧٠	٣١	٢٤٠	٤٥ (٢)	٦٩ر٣٤٪
١٩٥٦	٤٥٠	٤٤	٦٨٠	٣٧	١١٧ر٩٦٪
١٩٥٨	٤١٠	٤٤	٩٢٠	٣٩	١١١ر٢٤٪
١٩٥٩	٥٧٠	٤٠	١٢٠	٤٠	١٠١ر١٢٪
١٩٦٠	١٩٠	٣٧	٧٩٠	٣٩	٩٣ر٤٦٪
١٩٦١	٣٠٠	٤٠	٤٩٠	٣٨	١٠٤ر٧٠٪

(١) تكاليف الزراعة هنا تمثل جملة التكاليف فيما عدا ايجار الارض

(٢) هذا الرقم يمثل متوسط التكاليف فى عام ١٩٥١ الأنه استخدم هنا لعدم توفر بيان تكاليف عام ١٩٥٢ .

يتضح من الجدول (١٨) أن نسبة قيمة القرض الى تكاليف زراعة الفدان فى ١٩٥٢ مقارنة لعام ١٩٣٩ قد انخفضت حيث كانت النسبه ٢٧ر٨٢٪ الا أن النسبة زادت بعد ذلك فى ١٩٥٦ حيث وصلت ٩٦ر١١٧٪ وظلت بعد ذلك تتناقص حتى وصلت ٤٦ر٩٣٪ عام ١٩٦٠ . وفى عام ١٩٦١ زادت مرة أخرى حيث بلغت ٧٠ر١٠٤٪ .

ومن ذلك يتبين لنا أن قروض القصب تفوق تكاليف زراعته ، كما وأن البنك قد أوقف سلف التقاوى ابتداء من عام ١٩٥٩ وهذا هو سبب انخفاض نسبة السلف الى التكاليف فى هذا العام وما بعده فلو ادخلنا فى حساب متوسط قيمة القرض على الفدان متوسط ما كان يصرف للفدان من سلف تقاوى فى آخر سنة لها وهى ١٩٥٨ ومقدارها ٩٥٠ مليم / ٩ جـ أى حوالى ٢٥٪ من قيمة السلف فى السنوات الأخيره لوجدنا أن نسبة القرض الى التكاليف ترتفع وتصبح ٢٥ر١٢٦٪ فى عام ١٩٥٩ وحوالى ٢٥ر١١٦٪ فى عام ١٩٦٠ وحوالى ١٣٠٪ فى عام ١٩٦٠ . هذا المبلغ الزائد عن تكاليف الزراعة يعتبر خسارة لأن الفلاح قد يستعمله فى أغراض أخرى غير الزراعة فلا يحقق الانتاج المرغوب والممكن تحقيقه لو أعطى لزراعه أخرى لم تأخذ قروضا فى تلك السنين والمعلوم من البيانات السابق ذكرها أن هناك مساحة كبيرة مزروعة قصبا لا تحصل على قروض اطلاقا .

خامسا : سلف الفول

جدول (١٩) يبين تطور متوسط قيمة القرض الممنوح لفدان الفول فى الفتره من ٣٩ — ١٩٦١

السنه	متوسط قيمة القرض على الفدان		متوسط تكاليف زراعة الفدان (١)		نسبه قيمة القرض الى تكاليف الزراعه
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
١٩٣٩	١٩٠	١	٤٤٠	٢	٧ر٤٨٪
١٩٥٢	٩٢٠	٦	٦١٠	٩ (٢)	—ر٧٢٪
١٩٥٦	٦٢٠	٦	٢١٠	٨	٦ر٨٠٪
١٩٥٨	٢٨٠	٧	١١٠	٩	٩ر٧٩٪
١٩٥٩		(٣)	١٠٠	٩	
١٩٦٠	٣٠٠	٧	٢٦٠	٩	٨ر٧٨٪
١٩٦١	٠٦٠	٧	٥٥٠	٩	٩ر٧٣٪

(١) تكاليف الزراعه هنا تمثل جملة التكاليف فيما عدا ايجار الأرض

(٢) هذا الرقم يمثل متوسط التكاليف فى عام ١٩٥١ الا أنه استخدم هنا لعدم توفر بيان تكاليف عام ١٩٥٢ .

(٣) غير متوفره

يتبين من الجدول (١٩) أن نسبة القروض لتكاليف الزراعه عام ١٩٥٢ قد تزايدت فأصبحت ٧٫٢٪ بعد أن كانت ٤٨ر٧ عام ١٩٣٩ ثم ازدادت بعد ذلك حتى وصلت ٦ر٨٠٪ عام ١٩٥٦ ثم أخذت فى الثبات بعد ذلك حتى ١٩٦١ حيث بدأت فى النقصان الى ٩ر٧٣٪ ويتبين من جملة التحليلات السابقه أنه ليست هناك سياسة محدده واضحه المعالم للاقراض مبنيه على أسس علميه سليمة قائمة على مراعاة تكاليف الانتاج والتغيرات المتوقعه فى كل من الانتاج والأسعار ٠

٢ـ دراسة الأنواع المختلفه من القروض المقدمة للمحصول الواحد

وهذه الأنواع هى :ـ

١ـ سلف التقاوى

٢ـ سلف السماد

٣ـ سلف الخدمة

وتقوم الدراسة فى هذا المجال على مقارنة الكميات المسموح باعطائها من كل من سلف التقاوى والسماد بتلك الكميات الواجب اعطائها فعلا للوصول بالانتاج الى حده الأقصى ودراسة تطور سلف الخدمه فى الفتره محل الدراسة ٠

١ـ القطن :ـ

أ) سلف التقاوى :

يقوم البنك بصرف كمية من التقاوى قدرها ٨ كيلات للفدان ٠ فى حين أن معدل تقاوى الفدان يتراوح بين ٢ ـ ٦ كيلات ويعنى هذا أن البنك يصرف ٣٣٪ من الكمية الممنوحة زيادة عن المعدل الفعلى والذى يقدر بست كيلات فى حدوده القصوى ٠

ب) سلف الأسمدة :

يقوم البنك بصرف سلف السماد بكميات تختلف فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى وهذه الكميات هى :

الوجه البحرى فى حدود ١٠٠ كجم نترات + ٢٠٠ كجم سيوبرفوسفات الكالسيوم للفدان الواحد

" القبلى " " ٣٠٠ " " + ٢٠٠ " " " " "

فى حين أن الكميات المثلى للفدان الواحد لا يمكن تحديدها بالضبط للجمهوريه كلها أو حتى لأحد الوجهين وذلك لوجود بعض المشكلات المرتبطه بالظروف التى يتم فى ظلها انتاج المحاصيل ومع ذلك فقد أجريت بعض التجارب وكانت نتائجها كالآتى بالنسبة للجمهوريه كلها بالنسبه للفدان الواحد

١ـ ١٠٠ ـ ٢٠٠ كجم نترات كالسيوم

٢ـ ١٠٠ ـ ٢٠٠ كجم سيوبر فوسفات الكالسيوم

٣ـ ٢٥ ـ ٥٠ كجم فوسفات البوتاسيوم

مع استعمال ٢٠ ـ ٣٠ متر مكعب سماد بلدى ٠ وفى حالة عدم توفر السماد البلدى يستخدم بدلا منه ١٠٠ كجم نترات الكالسيوم ٠ ١٠٠ كجم فوسفات ٠

فاذا قارنا هذه الأنواع وكمياتها بالمسموح بصرفه لوجدنا أن هذه الأسس غير مأخوذة فى الاعتبار عند تحديد كميات السماد النتراتى ، وبالنسبه للسماد الفوسفاتى نجد أنه يكاد أن يكون متفقا مع الكميات المفروض اعطائها للفدان وذلك اذا لم نأخذ السماد البلدى فى اعتبارنا ، كما وان البنك لايقوم بتقديم اسمدة بوتاسية . وقد ينتج عن ذلك عجز الانتاج الحالى عن الوصول الى حده الاقصى .

ح) سلف الخدمة :

تدل الاحصائيات المتاحة عن سلف الخدمه على أنها فى تناقص مستمر منذ بدايه تنفيذ المشروع ويتضح لنا ذلك من الجدول التالى

جدول (٢٠) تطور سلف الخدمه للفدان فى الفتره من ٥٦ - ١٩٦٠

السنه	قيمه القرض بالجنيه فى معظم مناطق القطر	قيمه القرض بالجنيه فى محافظتى المنيا وأسيوط	قيمه القرض بالجنيه فى كفر الشيخ والفيوم	قيمه القرض بالجنيه فى قنا وأسوان
١٩٥٦ وماقبله	١٣	١٣	١٣	١٣
١٩٥٧	١٢	١٣	١٢	١٢
١٩٥٨	١٣	١٣	١١	١٠
١٩٦٠	١٠	١٠	٨	٧

أى أن متوسط السلف قل عن ذى قبل فى نفس الوقت الذى زادت فيه نفقات الزراعه فى نفس السنين حيث كانت

مليم	جنيه		
١٤٠	١٦	عام	١٩٥٦
١٢٠	١٧	عام	١٩٥٨
٠٣٠	١٨	عام	١٩٦٠

مع أن هذا النوع من السلف يستحق العنايه بة حتى لايضطر الفلاح الى الاستدانه من مصادر أخرى .

٢- القمح :

أ) سلف التقاوى

تصرف هذه السلف فى حدود ٦ كيلات للفدان وهى نفس الكمية التى يجرى استخدامهـــا فعلا فى الانتـــــاج ٠

ب) سلف السماد

تقل الكميات الممنوحه من السماد النتراتى لأراضى الوجه البحرى وهى ١٥٠ كجم للفدان عن الكميات الواجب استخدامها وهى ٢٠٠ كجم بمقدار ٥٠ كجم ٠ ويعنى هذا نقصا فى الانتاج عما كـان يمكن الوصول اليه لو استخدمت الكميات المناسبه ٠

حـ) سلف الخدمة :

زادت تلك السلف من ٥ جنيه فى ١٩٦١ وماقبلها الى خمسه جنيهات ونصف فى عـــام ١٩٦٢ بزيادة قدرها ١٠٪ ٠

٣ـ الارز :

أ) سلف التقاوى :

تطابق الكميات الممنوحة تلك الواجب استخدامها للفدان الواحد وهى خمسة كيـــــلات فى المتوسط ٠

ب) سلف السماد :

تصرف فى حدود ١٠٠ كجم سلفات النوشادر للفدان وما يعادل قيمتها من نيتروسلفـــات النوشادر فى حين نجد أن الفدان يحتاج الى ٨٠ ـ ١٥٠ كجم نوشادر فى المتوسط ٠ ولا تصرف اسمده فوسفاتيه وبوتاسية ـ رغم حاجه الارز الواضحه لهذين النوعين من السماد حيـــث يحتاج فدان الأرز فى المتوسط الى ١٠٠ ـ ٢٠٠ كجم سماد فوسفاتى ، ٢٠ ـ ٣٠ كجم سماد بوتاسى ٠

حـ) سلف الخدمة :

رغم ازدياد تكاليف الانتاج مازالت سلف الخدمه ثابته كما هى قبل تنفيذ المشروع وذلـــك فى حدود ٨ جنيهات للفدان ٠

٤ـ الفول :

أ) سلف التقاوى

تصرف فى حدود ٦ كيلات للفدان فى حين أن المعدل الواجب اعطاؤه للفدان هو ٤ كيلات

أى أن هناك تبذير فى كميات التقاوى قدره ٥٠٪ .

ب) سلف السماد :

يصرف السماد النتراتى فى حدود ٥٠ كجم للفدان ويحتاج الفدان فعلا الى ٢٥ - ٥٠كجم ويصرف السماد الفوسفاتى فى حدود ١٠٠ كجم للفدان فى حين أن حاجه الفدان الفعليه تتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ كجم . ولاتقدم الاسمدة البوتاسية رغم احتياج الفدان الى حوالى ٤٠ كجم منها .

حـ) سلف الخدمه :

كانت تصرف فى حدود ٢ر٥ جنيه للفدان زيدت الى ٥ جنيه عام ١٩٦٠ ومع هذا لم يتجاوز متوسط ما يصرف منها ٣٧٠ مليم جـ ٢

٥- قصب السكر :

لاتصرف سلف تقاوى لقصب السكر حاليا ، كما وأن مايصرف له من السماد يساوى ما يتطلبه تقريبا . وما سبق قوله عن سلف قصب السكر عموما ينطبق على سلف الخدمه تماما .

(٢) تمويل زراعات الخضر :-

ترتبط مشكله تمويل الخضر بالزراع القائمين على انتاجها . وتزداد مشكله هؤلاء الزراع اذا علمنا أن المساحة المزروعه بها تزداد سنويا كما يظهر من البيان التالى :

جدول رقم (٢١) يبين تطور مساحة الخضر فى الاقليم المصرى

	١٩٥٩	١٩٥٥
خضر صيفيه (١)	٢٣٠ر٦٠١ فدان	٨٥ر١٠٣ فدان
" نيليه	١٠٧ر٨٠٨ "	١٧٤ر٣٣٥ "
" شتويه (٢)	١٣٨ر٤٧٩ "	٨٢ر١٧٨ "
اجمالى	٤٧٦ر٨٨٨	٣٤١ر٦١٦

(١) بما فيها البطيخ والشمام والعقات

(٢) بما فيها الثوم

هذا عن المساحة المنزرعة أما عن قيمة الخضر النقدية فقد بلغت حوالى ٢٩ مليون جنيه عام ١٩٥٩ ممثلة لحوالى ٥ر٥٢ ٪ من قيمة الانتاج الزراعى ووصلت الى ٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ ممثلة لحوالى ٧٪ من قيمة الانتاج الزراعى فى عام ١٩٦٠ وقد كانت ١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٥ ممثله لـ ٧٣ر٣٪ من قيمة الانتاج الزراعى فى عام ١٩٥٥ ويظهر لنا من هذه الارقام :

١ـ زيادة المساحه فى مدى ٤ سنوات بما يعادل ٢٧٢ ر١٣٥ فدانا أى بمتوسط ٨١٨ ر٣٣فدان سنويا ٠

٢ـ زيادة القيمة النقديه لانتاج الخضر ١٣ مليون جنيه فى ٤ أعوام بمتوسط ٠٠٠ ر٢٥٠ ر٣ جنيه سنويا خلال المدة من عام ١٩٥٥ حتى ١٩٥٩ ثم زيادتها دفعة واحده بمقدار ١٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠ ويعتبر تطور المساحه المنزرعه بالخضر وكذلك تطور انتاجها أمر مرغوب فيه بل ويجب تشجيعه لتغطية الحاجات السكانيه المتزايدة من الخضر ويمكن تحقيق ذلك بتدبير تمويل منتظم لزراع الخضر يساعدهم على الاستمرار فى الانتاج ويشجع غيرهم من الزراع على التوسع فى زراعتها خاصه وأن العقبه فى التوسع فى زراعة الخضر راجعة الى ارتفاع تكاليف انتاجها بالنسبه للحاصلات الحقلية

ورغم أن السياسة الرشيده تشير الى زياده التوسع فى زراعه الخضر فان بنك التسليف الزراعى والتعاونى يحجم عن مد زراعات الخضر بالسلف اللازمه لها عدا البطيخ والشمام والبطاطس الذى ساهم البنك فى تمويل زراعته فى حدود لم تتعدى ٧٣١ ر٣٦٧ جنيه فى موسم ١٩٥٩/١٩٦٠ أو مايعادل ٢ر١٪ من مجموع المنصرف من سلف الخدمه الزراعه والتقاوى والاسمده ويتعلل البنك فى ذلك بالأسباب الاتيه :ـ

١ـ أن الخضر يتعذر الحجز عليها اداريا فى حالة عدم السداد بسبب عدم امكان جنيها دفعة واحدة كالحاصلات الحقليه ٠

٢ـ تعذر المحافظه على حاصلات الخضر فى حالة الحجز بسبب قابليتها السريعه للتلف ٠

٣ـ أن قوانين البنك لاتسمح بصرف السلف الا لأنواع قليلة من الخضر هى البطيخ والبطاطس والبصل (١) بصفه عامة ولغير ذلك من الأنواع الاخرى المنزرعه لحساب التصدير وذلك لأن الشركه المتعهدة بالتصدير تكون الضامن للسداد وبذلك يكون البنك قد ضمن رجوع السلفيات اليه ثانيا ٠

ونتيجة لما سبق ولعدم تمكن وزارة الزراعة من تزويد الزراع بالتقاوى الجيدة من الخضر فانهم يلجأون الى تجار التقاوى لشرائها بسعر أعلى من المحدد ومن أنواع خليطة غير مضمونة كما يلجأون الى نفس التجار للحصول على حاجتهم من القروض بشروط تعسفية منها الارتباط على بيع المحصول مقدما ٠

---

(١) يعتبر البصل فى مصر ضمن حاصلات الحقل وليس من الخضر ٠

(٣) تمويل زراعات الفاكهة :

يمثل انتاجنا من الفاكهة جانب غير قليل من الانتاج الزراعى اذ تدل الاحصاءات على أن قيمة الانتاج كانت تتراوح بين ٤ر٦ - ٢ر٥ ٪ من القيمة الكلية للانتاج الزراعى خلال السنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ، كما وأن المساحة المنزرعة بالفاكهة فى تزايد مستمر سنة بعد أخرى كما هو واضح من الأرقام التاليه :

السنه	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
المساحه (١)	١١٠٥٩١	١١٥٢٢٤	١٢٥٥٥٤	١٣١١٣٩	١٣٧٦٨٥

وفى نفس السنين كان هناك ازدياد فى قيمة السلف المقدمة لها كما يلى :

الموسم	١٩٥٧/٥٦	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	١٩٦١/٦٠
اجمالى السلف	٤٣٥٦٥٧	٥٥٩٤٠٢	٩٦٨٠٢٤	١٢٧٠٣٢٣	١٧٠٧٦٨٨

ورغم هذه الأهميه الا أنه يتعذر التعليق على هذا النوع من السلف نظرا لأن البنك لايوضح فى بياناته تفصيلات السلف المختلفة طبقا لنوع الفاكهة فضلا عن اختلاف تكاليف خدمه كل نوع منها عن الاخر لهذا فان الأمل معقود على أن يقوم البنك بتفصيل تلك السلف وبيان المساحات المخدومة مستقبلا لصالح الأغراض البحثية .

(٤) تمويل العمليات الانتاجية الخاصة بالانتاج الحيوانى :

على الرغم من أهمية الانتاج الحيوانى التى تمثلها مساهمته بحوالى ١٨٪ فى قيمة الانتاج الزراعى حيث يحتل المركز الثانى مباشرة بعد القطن فان البنك لايقوم بتمويل العمليات الانتاجية الحيوانيه .

كيفية الحصول على السلفة وميعاد الحصول عليها وميعاد السداد ومدى ملاءمة ذلك للعملية المطلوبة " بالنسبة للجمعيات التعاونية "

١- كيفية الحصول على السلفة وميعاد الحصول عليها :

(١) تشمل هذه المساحة النخيل والذى يقدر بعدد الأشجار المزروعة منه .

كان النظام السائد حتى ١٩٥٥/٧/٦ م هو تقديم طلبات السلف فى كل موسم منفصلا عن غيره من المواسم . وفى تلك الأوقات كان الصرف كثيرا ما يتأخر عن الموعد المناسب نتيجه لتعقد الأعمال المصرفية غير أنه ابتداء من ١٩٦٢ أخذ البنك فى تبسيط العملية عن ذى قبل

وتتباين مواعيد الصرف باختلاف نوع المحاصيل واختلاف مواعيد العمليات الزراعيه التى تصرف القروض من أجلها كما تختلف فى الوجه البحرى عنه فى الوجه القبلى ففى عام ١٩٥٥ (١) مثلا كانت مواعيد الصرف على الوجه الآتى :ـ

جدول رقم (٢٢) يبين مواعيد صرف بعض أنواع السلف لمحصول القطن

القروض	ميعاد الصرف من	ميعاد الصرف الى
١ـ التقاوى	٥٥/١/١	٥٥/٤/١٥
٢ـ السماد الكيماوى		
أ ـ نقيرات : وجه بحرى	٥٥/١/١	٥٥/٧/٨
وجه قبلى	٥٥/١/١	٥٥/٦/١٨
ب ـ سيوبر فوسفات الكالسيوم		
وجه بحرى	٥٤/١/١	٥٥/٥/٣١
وجه قبلى ينتهى فى		٥٥/٥/٣١
٣ـ خدمه الزراعة		
وتصرف على ثلاثه دفعات كما يلى		
الأولى : قبلى	٥٥/١/١	٥٥/٦/١٨
بحرى	٥٥/١/١	٥٥/٧/ ٨
الثانيه : قبلى	٥٥/١/١	٥٥/٦/١٨
بحرى	٥٥/٥/١	٥٥/٧/ ٨
الثالثه : قبلى	٥٥/٨/١	٥٥/٩/١٥
بحرى	٥٥/٨/١٥	٥٥/٩/٣٠

(١) حيث لايزال النظام كما كان عليه فى ذلك الوقت .

أى أن ابتداء موعد صرف السلف مناسب هذا بشرط أن يتم الصرف دون تأخير ٠

٢ـ ميعاد السداد (١)

قرر البنك فى ١٩٥٥/٦/٣٠ تأخير مواعيد احتساب فوائد التأخير لسلف بعض الحاصلات فقط وهى القمح والقطن والارز النيلى شهرا عما كانت عليه سابقا حتى لاتتحمل الجمعيات التعاونيه فوائد تأخير لأن السداد كثيرا ماكان يتأخر وبذا أصبح ميعاد السداد كالاتى :

جدول رقم (٢٣) يبين مواعيد سداد سلف بعض الحاصلات

المحصول	موعد السداد	
	وجه بحرى	وجه قبلى
القمح	أول يوليو	أول يونيو
القطن	أول نوفمبر	١٦ أكتوبر
الأرز النيلى	١٦ نوفمبر	آخر أكتوبر

ومن هذا يتبين أن :ـ

١ـ ميعاد احتساب فوائد التأخير الذى يبدأ فى أول يوليو بالنسبة للوجه البحرى غير مناسب لمحصول القمح لأن المحصول ينضج فى مايو ويونيو أما اذا افترضنا أن هذا الموعد ينتهى فى يونيو فانه فى هذه الحالة لايتوفر للفلاح سوى بضعة أيام قليلة لدراس القمح وتذريته وتعبئته واعداده للبيع ومن ثم تستحق فوائد التأخير عليه (٢)

أما فى الوجه القبلى فان الموعد يبدو مناسبا حيث ينضج المحصول ويضم مبكرا فى آواخر ابريل ٠

٢ـ أن ميعاد احتساب فوائد التأخير الذى يبدأ فى أول نوفمبر بالنسبه للقطن المنزرع فى الوجه البحرى غير مناسب لابتداء موسم جنى القطن فى النصف الاول من سبتمبر وانتهائه فى النصف الاخير من اكتوبر مما لايترك فترة كافيه لتعبئة المحصول واعداده للتسويق ٠

---

(١) يقصد بميعاد السداد هنا تاريخ ابتداء حساب فائدة التأخير على السلف وتحسب فائده التأخير منذ أن تم الغاء الفائده على السلف بمعدل ٥ قروش عن كل فدان صرفت له سلف عن كل شهر تأخير عن تاريخ الاستحقاق ٠

(٢) حيث تبتدئ عملية حساب فوائد التأخير على السلف فى أول يونيو ٠

أما فى الوجه القبلى فأن الموعد (١) غير مناسب لتأخر موسم جنى القطن (٢) فى أراضى الحياض عنه فى أراضى الرى الدائم حيث ينتهى فى سبتمبر واكتوبر .

ثانيا : التسليف برهن الحاصلات

ان الفائدة المرجوة من الاقراض الزراعى لا تتحقق الا اذا ارتبط الاقراض بتنظيم عملية تسويق الحاصلات لمنع تدفق المحاصيل فى الاسواق وقت ظهور المحصول حتى لاتنخفض اسعارها فى الوقت الذى يكون الفلاح فيه مضطرا للبيع للحصول على المال اللازم لمواجهة احتياجاته العاجلة كدفع الايجار والاموال الاميرية وتسديد ديونه ، وبذا لايتمكن من الحصول على أسعار مجزية تمكنه من الحصول على ثمرات مجهوده وانفاقه طول العام . ولهذا تقدم للزراع القروض اللازمة لهم بعد ظهور المحصول برهن حاصلاتهم فى شون البنك أو فى المخازن الموجودة لدى الزراع أنفسهم لحين تصريف حاصلاتهم باسعار مناسبة .

ويوضح البيان التالى قيمة القروض الممنوحة برهن الحاصلات من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦١

جدول رقم (٢٤) يبين قيمة القروض الممنوحة برهن الحاصلات ونسبة ما يخص الجمعيات التعاونية منها فى بعض السنوات

السنه	اجمالى القروض برهن الحاصلات	قيمة ما يخص الجمعيات التعاونيه منهـا	النسبة المئوية لما يخص الجمعيات
١٩٥٢	١ر٧٨٤ر٨٠٠	٢٨٩ر١٥٧	١٦ر٢
١٩٥٣	٦٢٦ر٨٦٧	٢٥٤ر٢٣٧	٤٠ر٦
١٩٥٤	١ر٦٣٤ر٨٩٣	٦٠٣ر٣٧٧	٣٦ر٩
١٩٥٥	١ر١٨٥ر٠٨٧	٤٥٤ر٧٠٤	٣٨ر٤
١٩٥٦	١ر٥٩٧ر٣٩٥	٥٠٩ر٤٤٨	٣١ر٩
١٩٥٧	١ر٤٧٦ر٥٩٩	٤٥٦ر٠٨٤	٣٠ر٩
١٩٥٨	٢ر٠٥٥ر٩١٠	٦٧٤ر٧٧٣	٣٢ر٨
١٩٥٩	١ر٩٥٤ر٨٧٨	٩٨٤ر٧٩٦	٥٠ر٤
١٩٦٠	٣ر١٣١ر٣١١	٢ر١٠٧ر١٣٢	٦٧ر٣
١٩٦١	١ر١٩٠ر٨٧٥	٧٢٧ر٢٩٠	٦١

(١) حيث تبتدىء عملية حساب فوائد التأخير فى ١٦ اكتوبر

(٢) حيث يتم الجنى فى النصف الأول من أغسطس .

ومن هذا الجدول يلاحظ :

١ــ انخفاض قيمة القروض الممنوحة برهن الحاصلات عام ١٩٥٧ عنه عام ١٩٥٢ فى نفس الوقت الذى تشير فيه احصاءات الأسعار الى اتجاهها للتزايد.

٢ــ تأرجح كميات القروض بين الزيادة والنقصان فى الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦١ الامر الذى يدل على عدم وجود سياسة مرسومة .

٣ــ أنه على الرغم من زيادة عدد الجمعيات التعاونية وشمولها تقريبا لجميع القرى المصريه وازدياد عدد أعضائها الا أنها لاتحظى بنصيب وافر من تلك السلف ويمكن تعليل ذلك بأن المشروع قد قصر عن تنفيذ أحد أهدافه .

هذا ونظرا لتعذر عقد مقارنة بين اجمالى القروض برهن الحاصلات وبين اجمالى الكميات المرتهنه من الحاصلات المختلفة بسبب اختلاف وحدات الأوزان لهذا فان التحليل يتناول الحاصلات فقط .

أولا : القطن :

يبين لنا الجدول التالى رقم " ٢٥ " العلاقة بين قيمة قروض القطن برهن الحاصلات وكلا من أسعار القطن والناتج من القطن .

جدول (٢٥) يبين العلاقه بين قيمة القرض وكلا من أسعار القطن والناتج من القطن

السنه	قيمه القروض بالجنيه (١)	الكميه المقدم لها سلف بالقنطار (٢)	متوسط قيمة القرض لـ لقنطار (٣)		متوسط سعر القنطار (٤)		نسبه القرض (٣) الى الثمن	الغله الكليه بالقنطار (٥)	نسبه الكميه المقدم لها سلف الى الغله الكلية (٣)
			مليم	جنيه	مليم	جنيه			
١٩٥٢	١٦٢٣٢٣٣	١٦٨٧٤٢	٦١٩	٩	٠٧٠	١٢	٧٩٫٦٩٪	٩٩٢٢٢٤٠	١٫٧٠٪
١٩٥٣	٤٦٥٥٧٩	٥١١٨٢	٠٩٦	٩	٤٨٠	١٢	٧٢٫٨٨٪	٧٠٨١٨٦٩	٠٫٦٠٪
١٩٥٤	١٠١٥٦٨٤	٩٨٩٦٢	٢٦٣	١٠	٧١٠	١٣	٧٤٫٨٣٪	٧٧٤٦٢٦٠	١٫٢٠٪
١٩٥٥	٦٩٩٨٢٨	٧٧٢٢٢	٠٦٢	٩	٤٨٠	١٣	٦٧٫٢١٪	٧٤٣٧٢٥٥	١٫٠٣٪
١٩٥٦	٣٤٠٦٠٨	٢٧٨٥٩	٨٥١	١٥	٣٠٠	١٩	٨٢٫١٢٪	٧٢٣٠٢٧٩	٠٫٣٠٪
١٩٥٧	٩٦٤٧٨٥	٩٢١٠٤	٤٨٥	١٠	٣١٠	١٥	٦٨٫٥١٪	٩٠٢١٠٠٣	١٫٠٢٪
١٩٥٨	١٥٨٧٤٩٠	١٤٨٥٧٨	٦٨٤	١٠	٣٥٠	١٣	٧٩٫٨٢٪	٩٩٢٤٦٨٥	١٫٤٠٪
١٩٥٩	١٢٢٣٠١٧	١١٨٨٦٦	٢٨٩	١٠	٠٠٠	١٥	٦٨٫٦٪	١٠١٧٥٣١٨	١٫١٠٪
١٩٦٠	٢٢١٨٣٩١	٢٠٣٧٤١	٨٨٨	١٠	٠٤٠	١٥	٧٢٫٤٪	١٠٦٤٣٤٥٥	١٫٦٠٪
١٩٦١	٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠

(١ ، ٢) تقارير مجلس اداره بنك التسليف الزراعى والتعاونى

(٣) تم حسابها احصائيـــا

(٤) وزاره الزراعـــــه

(٥) نشره الاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع — مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء — وزارة الزراعة .

يدل استقراء البيانات الوارده فى الجدول السابق على :

١— أن النسبة المقدم لها سلف قد تقصت تدريجيا خلال الفتره من ١٩٥٢ الى ١٩٥٦

٢— أن هذه النسبه قد عادت الى الزيادة قليلا فى ١٩٥٧ ورغم ذلك فقد ظلت دون المستوى الذى كانت عليه عام ١٩٥٢ .

٣— أن نسبة المحصول المقدم لها سلف قد زادت حتى بلغت ١٫٩٪ فى ١٩٦٠ (١) بزيادة قدرها ٨٨٫٠٪ عما كانت عليه فى ١٩٥٧ مما يدل على أن المشروع لم يحقق زيادة تذكر فى كميات المحاصيل المقدم عنها سلف برهم الحاصلات .

٤— أن تذبذب نسبة قيمة القروض المقدمة الى الاسعار يدل على عدم وجود سياسة موسومة للاقراض هذا فضلا عن أن نسبة السلفة الى السعر تعد قليلة نسبيا .

ثانيا : الارز :

تدل البيانات الخاصة بتمويل الأرز برهن المحصول والوارده فى جدول (٣٦)

---

(١) كان هذا هو الحال قبل تنفيذ مشروع التسويق التعاونى للقطن فى بعض المحافظات والذى لم تنشر عنه بيانات وافية حتى الآن .

جدول (٢٦) يبين العلاقه بين قيمه القرض وكلا من أسعار والناتج من الارز

السنه	قيمه القروض بالجنيه (١)	الكميه المقدم لها سلف بالضريبه (٢)	متوسط قيمه القرض للوحده (٣)		متوسط سعر الضريبه (٤)		نسبه القرض الى الثمن (٣)	الغله الكليه بالضريبه (٥)	نسبه الكميه المقدم لها سلف الى (٣) الغلة الكليه
			مليم	جنيه	مليم	جنيه			
١٩٥٢	٤٧١	٩١٫٦٨	١١٠	٥	٠٠	١٥	٣٤٪	٥٦٤٨٢٩	٠١٫٠٪
١٩٥٣	٤٠١	٧٣٫١٢	٤٩٠	٥	٠٠	١٥	٣٦٪	٦٩٠٠٩٠	٠١٫٠٪
١٩٥٤	٤٢٦٣٠٣	٦٤٥٣٠٫٥٦	٦٦٠	٦	٥٠٠	١٦	٤٠٪	١١٨٣٠٤٧	٤٥٫٥٪
١٩٥٥	٢٢٧٧٧٢	٣٢٧٣١٫٠٠	٩٥٠	٦	٩٦٠	١٦	٤٠٪	١٣١٦٣٢٤	٢٤٨٫٢٪
١٩٥٦	٩٩٧١٨	١٥٨٨٦٫١٢	٢٧٠	٦	٠٠٠	١٧	٣٦٪	١٥٨١٧٥١	٠١٫٠٪
١٩٥٧	١٧٤٨٠٩	٢٨٤٧٦٫٨٤	١٣٠	٦	٠٨٠	١٨	٣٣٪	١٧١٧٦١٤	١٦٥٫١٪
١٩٥٨	١٠٢٤٢٩	١٧٤٣٦٫٣٧	٨٧٠	٥	٩٧٠	١٦	٣٤٪	١٠٨٧٢٤٣	١٦٠٫١٪
١٩٥٩	٢٩١٧٤١	١٩٤٦١٫٣٧	٩٩٠	١٤	٠٠	١٧	٨٨٪	١٦٢٤٦٧٨	١٩٫١٪
١٩٦٠	٢٩٥٩٦٥	١٩٦٩٨٫٧٥	٢٠	١٥	٠٠	١٧	٨٩٪	١٥٧٢٣٩٦	٢٥٫١٪
١٩٦١	١٣٥٢١٢	٧٤٨٢٫٦٥	٠٦٠	١٨	٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠

(١ ، ٢) تقارير مجلس اداره البنك وفى (٢) تم تحويل الكميات من وحداتها الاصليه الى وحده الضريبة

(٣) تم حسابها احصائيا

(٤) وزاره الزراعة

(٥) نشره الاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء وزارة الزراعة

على :-

١- نقص نسبة الكمية المقدم لها سلف الى الغلة الكلية فى عام ١٩٥٧ عما كانت عليه فى الأعوام السابقه (١)

٢- استمرار النقص بعد ذلك حتى ١٩٦٠ حيث بلغت ٢٥ر١٪ الأمر الذى يدل على أن ٧٥ر٩٨٪ من الانتاج كان لايستفيد من تلك القروض .

٣- ازدياد نسبة قيمه القروض الى الثمن خلال السنوات الأخيرة ١٩٥٩ ١٩٦٠ الى درجه مناسبة .

ثالثا : الفول السودانى :

تدل البيانات الخاصة بقروض الفول السودانى والوارده بجدول رقم (٢٧)

---

(١) عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥

جدول (٢٧) يبين العلاقه بين قيمة القرض وكلا من أسعار والناتج من الفول السودانى

السنه	قيمة القروض بالجنيه (١)	الكميه المقدم لها سلف بالاردب (٢)	متوسط قيمة القرض للاردب (٣)	متوسط سعر الاردب (٤)	نسبه القرض الى الثمن (٣)	الغلة الكليه بالاردب (٥)	نسبة الكميه المقدم لها سلف الى الغلة الكليه (٣)
			مليم جنيه	مليم جنيه			
١٩٥٢	٨٫٥٦٠	٣٠٠٢	٨٥١ ٢	٣٠٠ ٥	٥٣٫٧٧٪	٢٦٨٢٦٦	١١٫١٪
١٩٥٣	١٠٥٥٥	٦٦٥٠	٥٨٧ ١	٠٤٠ ٣	٥٢٫٣٠٪	٣٢٤١٧٧	٢٫٠٥٪
١٩٥٤	٤١٤٤	١٧٢٥	٤٠٢ ٢	٤٠٠ ٣	٧٠٫٥٨٪	٣٢٦٥٩٧	٠٫٥٢٪
١٩٥٥	٤٢٩١٤	١٢٩٢٦	٣١٩ ٣	٦٠٠ ٤	٧٢٫١٧٪	٣٧٨١٥٤	٣٫٤١٪
١٩٥٦	٧٦١١	٢٨٧٨	٦٤٤ ٢	٧١٠ ٣	٧١٫١٥٪	٣٨٦٧٧٨	٠٫٧٤٪
١٩٥٧	٣٨٦٤٣	١٥٨٢٠	٤٤٢ ٢	١٧٠ ٤	٥٨٫٥١٪	٤١٦٥٨٠	٣٫٧٩٪
١٩٥٨	٤٠٢٥٩	١٣٩٩٥	٨٧٦ ٢	٩٠٠ ٤	٥٨٫٧٧	٤٣٧٧٣٠	٣٫١٩٪
١٩٥٩	٥٧٢٨٩	٢٠٢٢٥	٨٣٢ ٢	٢٠٠ ٤	٦٧٫٣٨٪	٤٥٠٤٣٩	٤٫٤٩٪
١٩٦٠	٦١٢٢٣	٢١٧١٨	٨١٨ ٢	٣٠٠ ٣	٨٥٫٤٥٪	٤٦٨٢٦٩	٤٫٦٣٪
١٩٦١	٣٧٤٦٠	١٢٦٤٠	٩٦٣ ٢			٣٣٢٦٣٧	٣٫٧٩٪

(١ ، ٢) تقارير مجلس اداره بنك التسليف الزراعى والتعاونى

(٣) تم حسابها احصائيا

(٤) وزاره الزراعة

(٥) نشره الاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع مصلحه الاقتصاد الزراعى والاحصاء وزاره الزراعة .

١— ازدياد النسبة المقدم لها سلف عام ١٩٥٧ عما كانت عليه فى السنوات السابقة لها .

٢— ازدياد هذه النسبة بعد ذلك ثم عودتها فى ١٩٦١ الى ماكانت عليه فى عام ١٩٥٧ . الامر الذى يدل على ان معظم الانتاج أو ما يعادل ٢١ر٩٦٪ قد بيع للتجار فور اعداده بالسعر الذى حدده هؤلاء وهو سعر منخفض غاليا لكثرة عرض الانتاج فى السوق فى ذلك الوقت الأمر الذى فوت على الزارع جزءا غير يسير من مجهودهم طوال العام

٣— انخفاض نسبة القروض المقدمة الى الأسعار فى عام ١٩٥٧ عن السنين السابقة لها ثم ارتفاعها مرة أخرى حتى وصلت الى ٤٥ر٨٥٪ فى ١٩٦٠

رابعا : القمح :

تدل البيانات الخاصة بقروض القمح المقدمة برهن المحصول والوارده بجدول (٢٨) على :—

جدول (٢٨) يبين العلاقه بين قيمة القرض وكلا من أسعار والناتج من القمح

السنه	قيمه القروض بالجنيه (١)	الكميه المقدم لها سلف بالاردب (٢)	متوسط قيمه القرض للاردب (٣)		متوسط سعر الاردب (٤)		نسبه القرض الى الثمن (٣)	الغله الكليه بالاردب (٥)	نسبة الكمية المقدم لها سلف الى الغل الكليه (٣)
		مليه	مليه	جنيه	مليه	جنيه			
١٩٥٢	..	...	..	..	..	..	...	٧٢٦٠٧٠٤	....
١٩٥٣	..	...	..	..	..	..	...	١٠٣١١١٧١	....
١٩٥٤	..	...	..	..	..	..	...	١١٥٢٩٤٠٠	....
١٩٥٥	..	...	..	..	..	..	...	٩٦٧٦٣٣٢	....
١٩٥٦	٩٨٥٧	٣٠٨٩	١٩٠	٣	٩٥٠	٣	٨٠ر٧٥٪	١٠٣١٦١٨٩	٠٢ر٠٪
١٩٥٧	٢١٢٩٧	٦٨٨٤	٠٩٠	٣	٢٨٠	٤	٧٢ر١٩٪	٩٧٨١٤٧٠	٠٧ر٠٪
١٩٥٨	١٦٤٦٧	٥١٧٠	١٨٠	٣	٢٢٠	٤	٧٥ر٣٥٪	٩٤١٤٦٦٧	٠٥ر٠٪
١٩٥٩	٦٧٥٨٤	١٨٥٤٤	٦٤٠	٣	٣٥٠	٤	٨٣ر٦٧٪	٩٦٢١٤٦١	١٩ر٠٪
١٩٦٠	١٧٨٢١١	٤٦٦٩٨	٨١٠	٣	٢٩٠	٤	٨٨ر٨١٪	٩٩٩٤٢٢٦	٦٤ر٠٪
١٩٦١	٢٠٥٥٦٣	٥٦٧٨١	٦٢١	٣	..	..	...	٩٥٧٢٨٤٠	٥٩ر٠٪

(١ ، ٢) تقارير مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى

(٣) تم حسابها احصائيا

(٤) وزاره الزراعه

(٥) نشره الاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء وزارة الزراعة

.. البيانات غير متوفره

١- أن الكميات المقدم لها سلف برهن الحاصلات ضئيله على الرغم من تضاعفها سنوات المشروع وقد يرجع هذا الى أن الاسعار محددة من قبل الحكومه .

٢- أن نسبة القرض المقدم الى السعر قد ازدادت حتى وصلت الى ٨١ر٨٨٪ فى عام ١٩٦٠ .

خامسا : الفول

تدل البيانات الخاصة بقروض الفول المقدمة برهن المحصول والوارده بجدول (٢٩) على أن :-

جدول (٢٩) يبين العلاقه بين قيمه القرض وكلا من أسعار والناتج من الفول

السنه	قيمه القروض بالجنيه (١)	الكميه المقدم لها سلف بالاردب (٢)	متوسط قيمه القرض للاردب (٣)		متوسط سعر الاردب (٤)		نسبة القرض الى الثمن (٣)	الغلة الكلية بالاردب (٥)	نسبة الكمية المقدم لها سلف الى الغله الكليه (٣)
			مليم	جنيه	مليم	جنيه			
١٩٥٢	٤٢٦٤٩	١١٥٥٢	٦٩٠	٣	١٥٠	٥	٧١ر٦٥٪	١٦١٠٢٢٤	٠ر٧١٪
١٩٥٣	٤٢٣١٤	١٢٦٩٣	٣٣٠	٣	٩٤٠	٤	٦٧ر٤٠٪	١٣٤٧٥٤٣	٠ر٩٤٪
١٩٥٤	٦١٣٣٥	٢٠٥٠٨	٩٩٠	٢	٤٧٠	٤	٦٦ر٨٩٪	١٩١٦٠٨٢	١ر٣٥٪
١٩٥٥	٧٨١٤٣	٢٤٦٣٩	١٧٠	٣	٣٥٠	٤	٧٢ر٨٧٪	١٦٩٣١٨٩	١ر٤٥٪
١٩٥٦	١٧٢٩٩	٣٧٦٥	٥٩٠	٤	٥٣٠	٥	٨٣ر٠٠٪	١٣٢٨٠٤٧	٠ر٢٨٪
١٩٥٧	٧٣٩٠٣	١٧٢٦٤	٢٨٠	٤	٦٢٠	٥	٧٦ر١٥٪	١٦٣٧٣٦٧	١ر٠٥٪
١٩٥٨	١٢١٦١٥	٢٩٢٢٧	١٦٠	٤	١٢٠	٥	٨١ر٢٥٪	١٦٧٨٠٣٨	١ر٧٤٪
١٩٥٩	٦٦٢٤٠	١٧٣٧١	٨١٠	٣	٧٠٠	٥	٦٦ر٨٤٪	١٣٤١٥٠٦	١ر٢٩٪
١٩٦٠	١١٤٢٣٨	٢٧٥٩٦	١٤٠	٤	٨٢٠	٥	٧١ر١٣٪	١٨٦٩٦٦٨	١ر٤٧٪
١٩٦١	٤٦٧٦٣	٨٩١٧	٢٤٠	٥	٠٠٠	٠٠	٠٠٠	١٠٣٩٢١٤	٠ر٨٥٪

(١ ، ٢) تقارير مجلس اداره بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

(٣) تم حسابها احصائيا

(٤) وزارة الزراعـــــه

(٥) نشرة الاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشويع مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء — وزاره الزراعة .

١- الكميات التى قدم البنك سلفا برهنها مازالت ضئيلة نسبيا رغم تزايدها عما كانت عليه قبل بداية المشروع اذ لا تمثل اكثر من ٥ر١ ٪ من اجمالى الانتاج .

٢- تذبذب نسبة قيمة القرض الى السعر عاما بعد آخر بسبب عدم وجود سياسة مرسومة .

مما تقدم يتبين ضآلة النسبه من الحاصلات الخاضعه للتسعير والتى تستفيد من قروض البنك برهن الحاصلات الأمر الذى يدل على عدم الحاجه الى هذا النوع من التمويل بالنسبه لهذا النوع من الحاصلات

نشاط بنـــوك القرى

سبق وأن ذكر فى الفصل الثالث أنه قد تم انشاء ستة عشرة بنكا من بنوك القرى خـــــلال عامى ٥٩ ، ١٩٦٠ وباستعراض البيانات الواردة بجدول (٣٠) الخاصة بنشاط تلـــــك البنوك منذ انشائها حتى بداية عام ١٩٦٣ يتبين ما يأتى :ـ

١ـ ازدياد رأس مال جميع الجمعيات المطبق فيها نظام بنوك القرى خلال الفـــــترة محـــل الدراســة .

٢ـ ازدياد الاحتياطى القانونى بها .

٣ـ ازدياد صافى أرباح معظم هذه الجمعيات فيما عدا ثلاثة جمعيات فقط

٤ـ ازدياد المساحة التى تقوم الجمعيات بخدمتها فى معظم الجمعيات .

٥ـ ازدياد اجمالى العاملات فى معظم هذه الجمعيات .

٦ـ ازدياد عدد أعضاء كل الجمعيات تقريبا عدا واحدة منها فقط .

٧ـ ازدياد عدد الأعضاء المتعاملين مع الجمعيات فيما عدا واحدة فقط من هـــــذه الجمعيات الا أنه لا زال دون العدد الفعلى للأعضاء .

وتدل هذه الاتجاهات على سير مشروع بنك القريه فى طريق النجاح نحو تحقيق جانـــب من أهدافه المرسومة الا أن الأمل معقود على أن تعم خدمات هذه البنوك جميع أعضائهـــا لا أن تقتصر على فئه دون أخرى .

جدول (٣٠) يبين حقيقة الأوضاع داخل الجمعيات التعاونيه التى تم فيها تنفيذ تنظيم بنك القريه

النوع	اسم الجمعيه	سنه التنفيذ	رأس المال		الاحتياطى		صافى الربح		
			عند التنفيذ	حاليا ١٩٦٣	عند التنفيذ	حاليا ١٩٦٣	١٩٥٩	٦٠	٦١
بنها	قها	٦٠/١/١	٥٧٥	٨٥٦	٥٨	٨٦	٣٥٤	٨٠ (٣)	١٤٨ (٣)
شبين الكوم	ميتبره	٦٠/١/١	١٢٠٦	١٣١١	٩٤٨	٩٨١	٢٧٦	٨٨٥	٩٧٨
	البتانون	" " " "	٢٠٠٥	٢١٨٢	١٤٠٧	١٧٧٥	٣٣٨	٧٠٣	٧١٠
طنطا	سير باى	٥٧١١/١٨	٥١١	٦٠٢	١٦٤٨	١٧٦٣	٥٣٠	٦٧٠	٧٣٦
ميت غمر	صهرجت الكبرى	٦٠/١/١	٢٣١٧	٢٣٤٧	٦٦٢٧	٢٧٧٢	٦٩١	٦٠٨	٢٠٣
الزقازيق	غزاله الخيس	٦٠/١/١	٥٣٣	٥٥٧	١٤٢٩	١٦١٠	٢٧٩	١٠٦	(١) ٢٠٧
دمنهور	دسونس	" "	١٨٩	٢٧٩	٥٩١	٨٤١	٤٨٧	٧٩٧	٩٢٢
كفر الشيخ	محله القصب	" "	٦٢٣	٧٠٩	٣٧٥	٥٠١	٦٦٢	٧٤٧	١٠٧١
الجيزه	المنصورية	" "	٧٠٦	٢٨٢ (١)	٩٠٠	١٤٢٧	٥٣٦	١١٤٤	٥٤١
الفيوم	دمشقين	" "	٤٩٩	٤٩٣	٥٨٢	٦٥٢	٩٥	١٧٧	١٣٢
بنى سويف	ابشنا	٥٩/١١/١٠	٣١١	٣٦٤	٥٧٠	٧٠٢	٣١٣	٣٤٥	٢٩٠
مغاغه	معصرة حجاج	٦٠/٢/١٤	٣٤٩	٣٦٥	٠٠	٢٣٥	٧٧	٤٨٩	٢١٤
المنيا	طبنشا	فبراير ٦٠	٥٣٣	٥٧٤	٣٩١٧	٦٥٣٤	١٠٨١	٠٠٠	(٢) ١٨٣
اسيوط	النخيله	٦٠/١/١	٦٦٠	٧٢٩	٢٤٦٥	٢٦١٢	١٥٥٦	١٨٤٢	(١) ٦١
سوهاج	رافع القصر	٦٠/١/١	٥٢٣	٥٦٤	٣٠٩	٥٦١	٨٧	٤٤٥	٥٠
الأقصر	الكيمان	٦٠/١/١	٤٤٠	٦٠٨	٣٤١	١٠٧٧	١٥٧٩	١١١٨	٩٨٧

(١) يدل هذا الرقم (١) على أن هناك نقص فى هذه السنة عن السنة السابقه لها فى البيان محل الاعتبار .

(٢) يدل هذا الرقم (٢) على أن البيان محل الاعتبار لم يتغير عن السنة السابقة لـها .

(٣) هذه الأرقام تعبر عن خساره

(٤) سبب نقص البيانات والارقام الاحصائيه بهذه الناحيه هو انفصال زمام منشأة كمال عنها .

مساحه الزمام المخدومه		اجمالى المعاملات		عدد اعضاء الجمعيه		عدد الاعضاء المتعاطين	
عند التنفيذ	حاليا (١٩٦٣)	عند التنفيذ	حاليا (١٩٦٣)	عند التنفيذ	حاليا (١٩٦٣)	عند التنفيذ	حاليا (١٩٦٣)
١٠٨٧	٢٤٥٤	٧٥٨٦	١٨٢٤٠	٥٤٠	٨١٦	٣٩٩	٦٢٠
١٥٠٦	٢٤١٤	١٦٠٥٣	٢٧١٢٩	١٠١١	١٢٤٢	٥٤٥	٩٣٨
١١٢٧	٣٥٢٠	١٣٦٢٠	٣١٦٠٦	١٧٤٥	١٩٤٦	١١٢٧	١٤٨١
١٣٢٤	٢٠٢٦	١٠٠١٣	١٥٧٦٣	٤٩٥	٦٥٠	٣٠٥	٦٥٠
١٦٩٣	٢٠٥٣ (٢)	٥٨٧١	١٤٧٠٣	٧٩٨	٩٧٠	٧٣٠	٨٨٥
١٨٢٠	١٨٢٠	١٠٢١٢	١٩٤٨٣	٤٦٧	٨١٩	١٩٨	٥٢١
٨٠١	٨٧٢	١٤٣١٣	٢٥٦١٠	١٣٧	٢٣٧	١١٦	٢٣٤
٢٠٣٥	٣٠٢٠٠	٢٤٩١٠	٣٥١٤٩	٥٢١	٦٧٢	٢٢٣	٤٨٣
٤٩٣٨	٥٠٠٧ (١)	٤٥١٩٥	٦٠٤٦٨	١١٧٤	٤٥٧ (١)	٨٦٤	٢٩٧ (١)
١٣٦٧	٩١٩ (١)	٩٠٥٥	١٢٠٣٣	٣٦١	٣١٦	٣٦١	٣١٦
٩٥٣	١٥٦٥	١٦١٨٣	٦٦١٧٥	٣٠٨	٤٦٤	١٤٠	٣٩١
٧٤٣	١٥٧٢ (١)	١٤٢٨٣	٢٤٣٨٩ (١)	٢٣٥	٣٠٠	١٢٥	٢٦٠
٢٠٦٠	١٦١٩	٢٩٩١٩	٤٨٦٤٢	٣٩٤	٤٧٢	١٨٣	٢٠٤
٣٧٢٦	٤٤٣٥	٤٦١٤٧	٥٩٧٠٢	٧٤٥	١٠٥٥	٤٧٧	٧٢٠
١٤٦٠	١٩٨٠	١٤٦١١	٢١٠٢٦	٥٧٩	٦٥٧	١٤٥	٣٤٠
٣٥٨١	٣٥٨١ (٢)	٥٧٠٥٩	٧٥٣٨٨	٢٦٩	٤٩٥	١٩٥	٣١٧

دراسة ميدانية لمشروع بنك القريه بالمنصوريه (١)

تم اجراء هذه الدراسة على بنك القريه بالمنصوريه للتعرف على مزايا وعيوب نظام بنك القريه فى التطبيق لهذا أجرى استفتاء للزراع بقرية المنصورية وكذلك للمشرفين على الجمعيات التعاونيه بتوكيل امبابة عن الائتمان الزراعى التعاونى وقد شمل هذا الاستفتاء ١١ مزارعا بالمنطقة منهم ٣٧ مستأجرا ، ٢٠ مالكا فقط ، ٤٧ مالكا ويستأجرون أرضا ، ٤ لم تتبين حيازتهم ، ١ غير مشترك ، الديه معمل تفريخ كتاكيت :

وقد تبين من هذا الاستفتاء ما يأتى :

١- أن جميع زراع القطن بالمنطقة يشكون من ارتفاع تكلفه مقاومه آفات القطن بسبب تعميم الرش فى الحقول المصابة والغير مصابه على السواء واهمال مراقبة العمال القائمين على هذا العمل .

٢- أن ٢٤ر٥٤٪ من الزراع يقترحون تسويق محصول البصل تعاونيا للاستفادة من مزايا التسويق التعاونى

٣- أن ٢٠٪ من الزراع لا يتعاملون مع الجمعية الا بالنقد .

٤- أن ١٦ر٣٦٪ من الزراع يرون ضروره مقاومة آفات الاذرة وخاصة المن تعاونيا مع تلافى عيوب المقاومة الحالة فى القطن .

٥- أن ١٦ر٣٦٪ من الزراع يرون ضرورة عدول البنك عن الضمان المشترط حاليا للتسليف على البطيخ (٢) بحيث يصبح قاصرا على ضمان المحصول .

٦- أن ١٣ر٣٦٪ من الزراع يرون ضروره تعديل ميعاد سداد سلف البطيخ من شهر يونيو الى شهر يوليو أو أغسطس لتأخر نضج المحصول وتفاديا ما يفرض عليهم من غرامات نتيجة للتأخير .

٧- أن ١٢ر٧٢٪ من الزراع يرون ضرورة تعديل ميعاد سداد القروض المقدمة عن الحاصلات المختلفة حتى يتمشى موعد السداد مع مواعيد الحصول على الدخل فى السنوات المختلفة

٨- أن ١٢ر٧٢٪ من الزراع يرون ضرورة مقاومة الآفات فى جميع الحاصلات على أن تكون تكاليف العلاج مناسبة .

٩- أن ١٠٪ من الزراع يرون ضرورة تبسيط اجراءات صرف السلف ليتمكنوا من الحصول عليها دون تأخير .

١٠- أن ١٠٪ من الزراع يرون ضروره بعد مجلس اداره الجمعيه عن المحاباه الأمر الذى ترتب عليه الاضرار بمصالحهم وخاصه بالنسبة لسلف السماد والتقاوى .

١١- أن ٩٠ر٩٪ من جملة الزراع يرون ضرورة توفير المبيدات والكيماويات الأخرى وخاصة الكبريت فى الوقت المناسب .

---

(١) توكيل امبابه فرع الجيزة بنك التسليف الزراعى والتعاونى وقد أجرى هذا الاستفتاء فى جمعية المنصوريه لأنها مطبق بها أحدث نظام للبنك الا وهو نظام بنك القريه وذلك ليتعرف البنك على عيوب ومميزات هذا النظام الجديد ليتلافى عيوبه ويستزيد من ميزاته .

(٢) اذ أن المستأجرين يعانون من الضمان الحالى وهو ضمان الأرض لأن الملاك يمتنعون عن ضمانهم وبذا لا يمكنهم الحصول على السلف اللازمه لهم .

١٢ـ أن ٣٦ر٦٪ من الزراع يقصرون معاملاتهم مع الجمعية على نوع واحد فقط من السلف هو سلف الأسمدة ٠

١٣ـ أن ٣٦ر٦٪ من الزراع يرون أن يقتصر ضمان السلف على ضمان المحصول على أن تعطى سلفة الخدمة بالكامل بدلا من اعطاء المستأجرين نصف سلف الخدمة

١٤ـ أن ٣٦ر٦٪ من الزراع يرون زيادة قيمة سلف خدمة البطيخ الى ١٨ جنيه بالنسبه للفدان الواحد بالاضافه الى سلف التقاوى والسماد حتى تتناسب قيمة السلف مع الاحتياجات الفعليه

١٥ـ أن ٤٥ر٥٪ من الزراع لم يقوموا بتسديد ديون العام الماضى

١٦ـ أن ٤ ٥ر٤٪ من الزراع يرون ضروره اهتمام البنك بالتدخل فى تحرير عقود الايجار تسهيلا لهم فى الحصول على السلف ٠

١٧ـ أن ٤ ٥ر٤٪ من الزراع يرون زيادة الكميات التى تصرف من الكبريت من ٣٠ كيلو جرام للفدان على ٣ دفعات الى ٩٠ كيلوجرام على ٣ دفعات كل دفعة ٣٠ كيلوجرام حتى تتناسب هذه الكميات مع الاحتياجات الفعلية ٠

١٨ـ أن ٦٢ر٣٪ من الزراع لا يستفيدون من خدمات البنك بسبب رغبتهم فى التعامل مع التجار

١٩ـ أن ٩١ر٪ من الزراع يرون ضروره زيادة جميع السلف بنسبة ١٠ ـ ٢٠ ٪ ٠

٢٠ـ أن ٩١ر٪ من الزراع يرون زيادة قيمة كل السلف دون حد معين

٢١ـ أن ٨١ر١٪ من الزراع يرون ضرورة زيادة سلف الخدمة عما هى عليه دون تحديد ٠

٢٢ـ أن ٧٢ر٢٪ من الزراع يرون ضرورة تأخير ميعاد تسديد سلف الفول السودانى شهرا عما هو عليه الآن ٠

٢٣ـ أن ٩١ر٪ من الزراع يرون ضرورة توعية الفلاح لايجاد الروح التعاونية السليمة لديه عن طريق الراديو والندوات وغير ذلك ٠

٢٤ـ أن ٩١ر٪ من الزراع يرون ضرورة تبسيط اجراءات الحصول على سلف تقاوى البطاطس من جمعية منتجى البطاطس لأنها كثيرة التعقيد ٠

٢٥ـ أن أحد المشتركين بالجمعية قام بالحصول على سلفه قدرها ٤٥٠ جنيه لانشاء معمل تفريخ ويرى ضروره منحه سلفه تشغيل تزيد عن الـ ١٥٠ جنيه الذى منحته اياها الجمعيه حتى يستطيع تسيير دفه العمل بنجاح ٠

هذا بالنسبه لأعضاء الجمعيه وباستفتاء موظفى الجمعيه نفسها (١) تبين أنهم يشكون من :ـ

١ـ كثرة العمل وعدم تحديد الاختصاصات حيث يقوم الكاتب بجميع الأعمال الكتابية والحسابية وغيرها ٠

٢ـ سوء المواصلات مما يؤدى الى تأخير العمل وارتباكه ٠

٣ـ عدم توفر نظام سليم للعمل

٤ـ عدم تحديد ساعات العمل

٥ـ تعدد جهات الاشراف الأمر الذى يؤدى الى تضارب التعليمات وصعوبة العمل فى تلك الظروف ٠

---

(١) وهم ٣ كتبة ومحاسب يشرف على ٢٤ جمعية منها جمعية المنصورية ٠

٦ــ عدم مراعاة الدقة وعدم وجود رقابة فى اختيار أعضاء مجلس الادارة ٠
٧ــ عدم اعطاء آراء مجلس الادارة أهمية فى التنفيذ
٨ــ ضآلة المرتبات اذ لا تكفى لسداد نفقات المعيشة
ويـــــرون حلا لذلك :
١ــ ضرورة تعيين كتبة مدربين اكفاء وزيادة عددهم عن الحالى لامكان السير بالعمل كما هـــو مرغـــوب ٠
٢ــ تحسين وسائل المواصلات ٠
٣ــ وضع نظام سليم يجرى العمل على أساسه ٠
٤ــ تحديد ساعات العمل وتحديد الاختصاصات لعدم تضاربها ٠
٥ــ توحيد جهات الاشراف فى جهه واحده ٠
٦ــ مراعاة الدقة فى اختيار اعضاء مجلس الادارة بتوعيه الفلاح التوعيه الكافية التى على اساسهـا يمكنه معرفة مصالحه وكيفية حمايتها ٠
٧ــ تنفيذ قرارات مجلس ادارة الجمعية مادامت فى حدود المعقول
٨ــ تحسين المرتبات ليمكنهم العمل بروح سليمة ٠
وبسؤال مدير بنك القرية تبين :ــ
١ــ أنه نظرا لعدم مراعاة الاسس التعاونيه السليمة فى اختيار أعضاء مجالس الادارة أحيانـــا لهذا يرى ضرورة مراعاة هذه الأسس عند اختيارهم ٠
٢ــ أنه نظرا للتعقيدات التى تصحب عملية التأجير لموسم واحد والتى تؤدى الى حصول المالك دون المستأجر على السلف رغم أحقية الاخير لها (١) لهذا يرى ضرورة تدخل البنك فى تحرير عقود الايجار ولالغاء ظاهرة التأجير لموسم واحد ٠
٣ــ ضمانا لاستخدام السلف العينية فى الاغراض المصروفة لها لهذا اقترح ضرورة قيام مجلـــس ادارة الجمعية بالاشراف على استعمال هذه السلف ٠
وبسؤال أربعة من مشرفى التعاون بتوكيل امبابة تبين :
١ــ أن ٥٠٪ من المشرفين يرون علاجا للمماطلة والتسويف فى سداد السلف تنمية الوعـــى التعاونى بين الزراع لاقناعهم بالسداد فى المواعيد المحددة ٠
٢ــ أن ٥٠٪ من المشرفين يرون معا لارتباك أوضاع الجمعيات التعاونية زيادة الرقابة علـــى هذه الجمعيات ٠
٣ــ أن ٢٥٪ من المشرفين يرون أن ظاهرة حصول كثير من الزراع على سلف السماد من المصادر الغير تعاونية يمكن علاجها بتبسيط اجراءات صرف السلف ٠
٤ــ أن ٢٥٪ من المشرفين يرون أن مواعيد السداد الحالية غير ملائمة ويجب تعديلها ٠
٥ــ أن ٢٥٪ من المشرفين يرون ضرورة محاربة المحاباة المتفشية حاليا بين بعض أعضاء مجالس ادارات الجمعيات ٠

---

(١) حيث نجد فى هذه الحاله أن المستأجر يزرع الأرض لمدة موسم واحد بدون عقد ايجـار ولا يحصل بذلك على السلف اللازمه له

٦ـ أن ٢٥٪ من المشرفين يرون أن تضارب التوجيهات الحالى والناشىء عن تعدد جهات الاشراف يمكن التخلص من آثاره الضاره على سير العمل بتوحيد جهات الاشراف فى جهة واحدة عليا ٠

٧ـ أن ٢٥٪ من المشرفين يرون تسهيلا لسير العمل بالجمعيات والذى غالبا ما يتأثر نتيجة لعدم تحديد سلطات المسئولين بها تحديد اختصاصات هؤلاء المسئولين ٠

٨ـ أن ٢٥٪ منهم يرون ضرورة مراعاة الدقة فى اختيار أعضاء مجالس ادارات الجمعيات والكتبة حتى يكونوا أكفاء قادرين على العمل المنتج بدلا من تعيين غير الأكفاء فى هذه المناصب٠

٩ـ أن ٢٥٪ منهم يرون تخفيف الأعباء الملقاة عليهم بزيادة المشرفين وتقليل عدد الجمعيات تحت اشراف المشرف الواحد ٠

١٠ـ أن ٢٥٪ منهم يرون ضرورة تقوية المراكز الحالية للجمعيات التى تعانى من هذه الناحية

١١ـ أن ٢٥٪ منهم يرون ضرورة الاستفادة بما لاعضاء مجلس الادارة من النفوذ بين الزراع بقيام هؤلاء الأعضاء بالمساعدة فى تحصيل السلف لضمان سداد جميع السلف فى مواعيدها المحددة ٠

١٢ـ أن ٢٥٪ منهم يرون وجوب تعديل النظام الحالى للتعاون وهو التعاون المفروض من قبل الدولة وجعل الحركة التعاونية تقوم أساسا من أفراد الشعب لامكان نجاحه كما فى الدول الاسكندنافية ٠

الفصل الخامس
خاتمة وتوصيات

تم فى الفصول السابقة استعراض نظام التمويل الزراعى فى ج ٠ع ٠م ٠ وتطوره منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا وتبين من هذا الاستعراض كيف قام التمويل الزراعى فى البداية على المجهودات الفردية للمرابين وبعض المؤسسات الماليه الهادفة للربح ثم كيف بدأت الدولة تهتم بالتمويل الزراعى فانشأت لذلك بنك التسليف ليقوم على تنفيذ سياستها الائتمانيه الزراعية وكيف قام هذا البنك على تأديه وظيفته حتى تبين للمسئولين عيوب نظم التسليف التى درج عليها البنك ففكروا فى تنفيذ مشروع الائتمان الزراعى والتعاونى وفعلا بدىء فى التنفيذ عام ١٩٥٧ ٠

ولما كان مشروع الائتمان الزراعى التعاونى مازال مشروعا وليدا يتطلب الدراسة الواعيه من أجل تقويم ما يحتمل أن يكتنف تنفيذه من مصاعب لذلك تناولت الدراسة التحليليه هذا المشروع وقد أسفرت هذه الدراسة عن تبين بعض نواحى الضعف وتم على أساس تبين هذه النواحى الخروج بالتوصيات الآتية :—

أ — فيما يختص بالجمعيات :

١— نظرا لما تبين من أن تنفيذ المشروع لم يعم جميع القرى المصريه حتى الآن لذلك يوصى بضروره تغطية المناطق التى لم ينفذ فيها المشروع حتى الآن بالجمعيات التعاونية القائمه على شئون الائتمان ٠

٢— نظرا لما تبين من أن التحيز والمحاباة عاملان مسئولان عن ضياع الوقت المناسب فى حصول الزراع على حاجاتهم من السلف فى بعض الجمعيات لذلك يوصى بضروره التدقيق فى تخير أعضاء مجالس ادارة الجمعيات من بين الذين تتوفر فيهم شروط النزاهة وحب الخدمة العامة ٠

٣— نظرا لما تبين من أن عدم وجود مقار لكثير من الجمعيات عائق فى سبيل قيام هذه الجمعيات بواجبها على الوجه الاكمل لهذا يوصى بضروره استكمال المبانى والمرافق اللازمه لهذه الجمعيات

٤— نظرا لما تبين من أن تعدد الجهات المشرفه على جمعيات المشروع عقبة أحيانا يترتب عليها تضارب التوجيهات لذلك يوصى بتوحيد جهة الاشراف على جمعيات المشروع ٠

٥— نظرا لما تبين من ثقل العبء الملقى على كاهل المشرفين التعاونيين وموظفى الجمعيات العاملين بالمشروع لهذا يوصى بتخصيص مشرف واحد لكل جمعيه تعاونيه ، مع ضرورة توفير العدد المناسب من الموظفين ذوى الكفايه المدربين للعمل بالجمعيات مع تحديد اختصاصاتهم تحديدا واضحا ٠

ب — فيما يختص بالقروض :

١— نظرا لما تبين من ضعف الارتباط بين قيمة السلف وتكاليف انتاج المحصول مما أدى احيانا الى حصول الزراع على أقل من حاجتهم من نوع معين من السلف أو أزيد منها ، لذلك يوصى بضرورة تحديد سلف الانتاج بأنواعها المختلفه بحيث يرتبط هذا التحديد بتكاليف الانتاج الفعليه فى كل منطقه انتاجيه ٠

وما يوصى به بالنسبه لسلف الانتاج يمكن قوله عن السلف برهن الحاصلات الذ يوصى بضروره ربط قيمه هذه السلفه بقيمه المحصول الفعليه ٠

٢ــ نظرا لما تبين من أن نظام الائتمان لا يشمل كل الحاصلات كبعض الحاصلات الحقليه والخضريه والفاكهية والحيوانيه ونظرا لما لهذه الحاصلات من أهمية فى اقتصاديات الزراعة فى ج ٠ع ٠م ٠ لهذا يوصى بضرورة شمول خدمات نظام الائتمان لكافه الحاصلات المنزرعه فى كل الجمهوريه ٠

٣ــ نظرا لما تبين من عدم ملا ٔ مة مواعيد صرف السلف ومواعيد تحصيلها بما يتناسب مع المواسم الزراعيه تماما لهذا يوصى بضروره اعادة النظر فى هذه المواعيد بحيث يتلا ٔ م موعد صرف السلف مع الموعد المناسب لمختلف العمليات الزراعيه وكذلك الموعد الملا ئم للسداد بما يتناسب مع حصول الفلاح على الدخل ٠

٤ــ نظرا لما تبين من أنه لا رقابه للجمعيات التعاونيه على صرف القروض الانتاجيه للا غراض التى اقترضت من أجلها ولما كانت الرقابه أمر حيوى لضمان انعكاس أثر القروض على الانتاج الزراعى لهذا يوصى بأن تقوم الجمعيات التعاونيه بهذه الرقابه ٠

٥ــ نظرا لما تبين من أن التأمين الزراعى رغم خطورته ــ أحد الا ٔ هداف التى أهمل المشروع تنفيذها ونظرا لما يلعبه التأمين الزراعى من دور فعال فى خدمة الزراع لهذا يوصى بأن يسرع المسئولون عن مشروع الائتمان الزراعى بنشر الخدمات التأمينية الزراعيه على أوسع نطاق ٠

وأخيرا ونظرا لما للا حصاءات من دور فعال فى تخطيط أى مشروع ومتابعته ونظرا لما تبين من قصور الجهاز الاحصائى الحالى فى بنك التسليف عن تزويد الباحثين بكل المعلومات التفصيليه المرتبطه بالتمويل لهذا يوصى بضروره دعم الجهاز الاحصائى وتنويع البيانات الاحصائيه بما يحقق خدمه مختلف الا ٔ غراض العلمية ٠

المراجـــــع

نشـــرات ومجـــلات :

١ــ النشرة الشهريه لمصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ــ وزارة الزراعـة ٠
٢ــ نشرة بنك التسليف الزراعى والتعاونى العدد الثالث ١٩٥٨ تمويل الجمعيـــات التعاونية ــ محمد عبد القادر ٠
٣ــ نشرة بنك التسليف الزراعى والتعاونى ـ الائتمان الزراعى والتعاونى بين أمسه وحاضـره ومستقبله عدد خاص يوليو ١٩٦٢
٤ــ تقارير مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى
٥ــ مجلة الفلاحة عدد مارس ــ أبريل ١٩٦١ تطور الائتمان الزراعى فى مصر ــ المهندس الزراعى أحمد الدمرداش تونى

محـــــاضرات :

١ــ الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة جامعة القاهرة ١٩٦١ د٠ السيد جاب اللـه
٢ــ تطور النظام المصرفى فى مصر على الجريتلى فى العيد الخمسينى للجمعـــيه المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ١٩٦١٠
٣ــ Lecture notes on Agricultural Prices & stabilization Problems by Dr. Ezz El Din Hammam I.N.P.

كتب ومراجع علميـــة :

١ــ التمويل التعاونى أحمد أبو الغـــار ١٩٦٣
٢ــ الاقتصاد الزراعى محمد السعيد محمد الطبعة الثانيه ١٩٤٩
٣ــ زراعة المحاصيل المصريه د٠ محمد البلقينى الطبعة الثانيه ١٩٥٨
٤ــ دراسات فى الاقتصاد الزراعـــى د٠ عز الدين همام ١٩٦١
٥ــ تطور التعاون وفلسفته فى ضوء اشتراكيتنا العربية ــ أحمد كمال أبو الخير كتـــب قومية العـــدد ٢٢٨ ٠
٦ــ اطار الخطة الخمسيه للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه يوليـو ١٩٦٠ ــ يونيو ١٩٦٥
٧ــ Murray, William G.
Agricultural Finance 4th.ed., by William G. Murray and Aaron G. Nelson. Iowa, State Univ. Press, 1961.
٨ــ Duggan I.W.
Financing the Farm Business by I.W. Duggan and Ralph Battles N.Y., Wiley, 1950.
٩ــ Belshaw, H.
Agricultural Credit in Economically Under-Developed Countries. 1959, XV, + 256 PP. (F.A.O. Agricultural studies No. 46)